الجمهورية التونسية
مهمة التجهيز والإسكان
وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

التقرير السنوي للأداء

لسنة 2021

ماي 2022

الفـــــــــــــــهـــــــرس

المحور الأول: التقديم العام

1. نتائج الأداء لسنة 2021 ..... **4**
2. تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2021 ..... **6**

المحور الثاني: تقديم تنفيذ برامج المهمة **9**

البرنامج 1: البنية الأساسية للطرقات **10**

- تقديم نتائج الأداء وتحليلها **11**
- تقديمتنفيذ ميزانية البرنامج **17**

البرنامج 2: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت **26**

تقديم نتائج الأداء وتحليلها **26**
تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج **34**

-البرنامج 3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان **37**

-1 تقديم نتائج الأداء وتحليلها **37**
-2 تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج **44**

VI- البرنامج 9 : القيادة والمساندة **58**

-1 تقديم نتائج الأداء وتحليلها **58**
-2 تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج **66**

المحور الأوّل:

التقديـــــــــم العـــــــــام

1- ملخص لأهم الإنجازات الاستراتيجية للمهمة

تتمثل استراتيجية مهمة التجهيز والإسكان في تنفيذ سياسة الدولة في مجالات البنية التحتية والتهيئة الترابية والإسكان وحماية المناطق العمرانية من الفيضانات وذلك بغاية تحسين ظروف عيش المواطنين وتعزيز مقومات الاقتصاد الوطني والنهوض به وخلق فرص التشغيل من ناحية أخرى.

وتتمثل المحاور الاستراتيجية للمهمة أساسا في البنية الأساسية للطرقات وحماية المناطق العمرانية من الفيضانات وحماية الشريط الساحلي من الانجراف وإحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على كامل تراب الجمهورية إلى جانب توفير السكن المناسب لكافة فئات المجتمع.

وتتجسد هذه الاستراتيجية على المستوى الدولي من خلال التزامات المهمة مع المنظمات العالمية والتي تتمثل في الانخراط في العديد من البرامج على غرار برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الذي يتطابق مع تطلعات المهمة حيث يشجع على بناء مدن محكمة التخطيط مستدامة تدار بإحكام وذات كفاءة عالية. أما مشروع الطريق العابرة للصحراء فهو يعزز اندماج البلاد التونسية في محيطها المغاربي والإفريقي عبر عضويتها الدائمة في لجنة قيادة المشروع والذي يتمثل في انجاز شبكة من الطرقات يبلغ طولها 9022 كلم، تتكون من المحور الرئيسي الجزائر العاصمة – لاڤوس (جنوب غرب نيجيريا) وثلاثة فروع ربط نحو تونس، مالي والتشاد، هذا بالإضافة إلى انخراطها في المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى والذي تتمثل مهامه أساسا في البحث العلمي المطبّق من خلال تشخيص وتحديد المواقع المعرّضة للزلازل والسيول والانزلاقات الأرضية والكوارث الطبيعية الأخرى واقتراح حلول تقنية للحد من هذه المخاطر. كما تنخرط المهمة في مشروع الاقتصاد الأزرق ذو البعد المتوسطي والذي يهدف إلى تعميق الحوار حول فرص الشراكة بين دول المتوسط في مجال الاقتصاد الأزرق المستدام وآفاق تطويره عبر إيجاد مصادر تنموية جديدة ومتجددة وتغطية عدة قطاعات مثل صناعة مختلف أنماط الهياكل العائمة والجزر الاصطناعية والتنقيب عن النفط والغاز والمعادن والسلامة والمراقبة البحرية والسياحة والنقل والتجارة البحرية وغيرها.

هذا تتم بلورة الرؤية الاستراتيجية للمهمة من خلال تفعيل مخططات التنمية الخماسية وتحديد أهم الأولويات المتمثلة خاصة في:

-استكمال البنية الأساسية من طرقات وجسور وجعلها حديثة وآمنة ومطابقة للمواصفات العالمية وربط كافة جهات البلاد لضمان ديمومة حركة المرور والسلامة لمستعمليها والحد من الاختناق

المروري وقد تمت برمجة إنجاز 1323 كم من الطرقات السيارة إلى أفق 2030 وقد تم، إلى غاية ديسمبر 2021، انهاء أشغال 659 كم و72 كم في صدد الإنجاز أي بنسبة تقدم 93,9% . كما تهدف إلى إنجاز 2000 كم من الطرقات السريعة، منها 540 كم خارج المناطق العمرانية.

- الحد من مخاطر الفيضانات على مستوى كامل التراب الوطني وقد تم خلال سنة 2021الانطلاق في الدراسة الاستراتيجية في إطار "المشروع الوطني للحماية من الفيضانات" والمنجزة إلى غاية 2050 والتي تهدف إلى حماية كامل مناطق البلاد من خطر الفيضانات كما تم تحيين الدراسات الفنيّة خاصة على مستوى المدن التي تشهد توسعا عمرانيا هاما.

- حماية الشريط الساحلي من الانجراف وتهيئة وترميم وحماية الموانئ البحرية وتحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري وتجزئة الأملاك المحاذية له إلى جانب إحكام إنجاز مشاريع البنايات المدنية كصاحب منشأة مفوض عبر بنايات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة بما يعزز البناء المستدام إضافة لإنجاز دراسات معمارية متضمنة للنوع الاجتماعي.

- إحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني بهدف إرساء تنمية مستدامة عادلة ومتوازنة وشاملة بين الجهات وإرساء تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات الريفية والنهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر مع ضمان تحقيق تكافؤ الفرص . وتخطط المهمة لإنجاز 41000 مسكنا ومقسما اجتماعيا في أفق 2025 وتم، إلى غاية سنة 2021 الانتهاء من بناء 12 727 منها أي بنسبة تقدم تناهز 31 %.

أما أولويات المهمة لتحقيق المساواة فتتبلور من خلال إعداد إطار أداء لسنة 2021 يتضمن أهدافا ومؤشرات تضمن المساواة وتكافئ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين كافة فئات المجتمع دون تمييز. ويتمثل ذلك من خلال برامج المهمة في فك عزلة المناطق الداخلية عبر شبكة مسالك ريفية لفتح الطريق أمام المتساكنين وتمكينهم من الوصول إلى البنية الأساسية الصحية والتعليمية والاقتصادية مما يساهم في الحد من نسبة الانقطاع عن الدراسة و تحسن مؤشرات الصحة والخدمات الصحية و تحقيق الاندماج الاقتصادي خاصة وأنها مناطق تزخر بإمكانيات وثروات طبيعية هامة. وقد تم انطلاق أشغال تهيئة 464 كلم من المسالك الريفية خلال الثلاثي الأخير من سنة 2021 لتحسين قيمة مؤشر النوع الاجتماعي للبرنامج الأول:" نسبة مخصصات نفقات الاستثمار البرنامج 1 لفائدة النساء الريفيات" .

كما تعمل المهمة على تطوير النصوص القانونية والتشريعية لفائدة النساء لتمكينهن من الاستفادة من مختلف برامج السكن على نفس قدر المساواة مع الرجال و على التصرف في الموارد البشرية والحياة المهنية للموظفات عبر تمكينهن من الوصول إلى مراكز القرار الهامة والوظائف العليا على قدر المساواة مع زملائهن الرجال.

وتتضمن مهمة التجهيز والإسكان ثلاثة برامج عملياتية وبرنامج قيادة ومساندة موزعة كما يلي:

برنامج 1 : البنية الأساسية للطرقات	برنامج 2 : حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت*	برنامج 3 :التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	برنامج 9 : القيادة والمساندة
البرنامج الفرعي المركزي: تطوير وصيانة البنية الأساسية للطرقات	البرنامج الفرعي المركزي 1 : حماية المناطق العمرانية من الفيضانات	البرنامج الفرعي المركزي:التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	البرنامج الفرعي المركزي 1 : القيادة
	البرنامج الفرعي المركزي 2 : حماية الشريط الساحلي وإحكام انجاز المنشآت		البرنامج الفرعي المركزي 2 : المساندة
البرنامج الفرعي الجهوي	البرنامج الفرعي الجهوي	البرنامج الفرعي الجهوي	البرنامج الفرعي الجهوي

2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمة

جدول عدد 1:
تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2021	انجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التكميلي (1)		المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	114 900	109 798,3	-5 101,7	95,56%
	اعتمادات الدفع	114 900	109 649,3	-5 250,7	95,43%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	56 950	58 901	1 951	103,43%
	اعتمادات الدفع	56 950	58 525	1 575	102,77%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	155 120	159 230	4 110	102,65%
	اعتمادات الدفع	155 120	159 230	4 110	102,65%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	921 986	1 512 478,91	590 492,91	164,05%
	اعتمادات الدفع	1 135 830	947 288,01	-188 541,99	83,4%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	172 200	172 200	0,00	100%
	اعتمادات الدفع	172 200	172 200	0,00	100%
المجموع	اعتمادات التعهد	1 402 566	1 994 567,21	592 001,21	142,21%
	اعتمادات الدفع	1 635 000	1 446 887,31	-188 112,69	88,49%

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 2:
تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب البرامج (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج		تقديرات 2021	انجازات 2021 (ق.م التكميلي) (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التكميلي (1)		المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
البرنامج 1	اعتمادات التعهد	1 047 680	1 685 652,30	637 972,30	160,89%
	اعتمادات الدفع	1 247 800	1 086 730,30	-161 069,70	87,09%
البرنامج 2	اعتمادات التعهد	157 610	148 526,91	-9 083,09	94,24%
	اعتمادات الدفع	149 290	133 376,01	-15 913,99	89,34%
البرنامج 3	اعتمادات التعهد	149 050	116 920	-32 130	78,44%
	اعتمادات الدفع	192 530	190 154	-2 376	98,77%
البرنامج 9	اعتمادات التعهد	48 226	43 468	-4 758	90,13%
	اعتمادات الدفع	45 380	36 627	-8 753	80,71%
المجموع	اعتمادات التعهد	1 402 566	1 994 567,21	592 001,21	142,21%
	اعتمادات الدفع	1 635 000	1 446 887,31	-188 112,69	88,49%

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

نلاحظ أناعتمادات الدفع للبرنامج الأول "البنية الأساسية للطرقات" لسنة 2021 بلغت قيمة 1 347 800 أد بقانون المالية الأصلي و1 247 800 أد بقانون المالية التكميلي لسنة 2021حيث بلغتاعتمادات التأجير 50400أد مع نسبة الإنجاز تقدر بـ 101 %.أما نفقات التسيير فقد بلغت 46 400 ألف دينار مع نسبة الإنجاز تقدر بـ 106% ويفسر هذا التجاوز في الاعتمادات المرسمة نتيجة تحويل اعتمادات من برامج أخرى لفائدة البرنامج 1 وقد تم استغلال هذه الاعتمادات الإضافية في نشاط استغلال وصيانة الطرقات المرقمة وبدرجة أقل في نشاط المساندة.أما **نفقات الاستثمار** فقد بلغت 1 081 000أد وأصبحت بمقتضى قانون المالية التكميلي 829000أد منها 249 000 ألف دينار قروض خارجية موظفة مع نسبة إنجاز تقدر ب 80% جراء التأخير في انطلاق مشاريع الصيانة الدورية للطرقات المرقمة وكذلك المسالك الريفية. وفيما يتعلق باعتمادات التعهد فإن نسبة الإنجاز تجاوزت 200 % رغم عدم تعهد المشاريع الكبرى على غرار الطريق السيارة تونس جلمة والوصلة الدائمة لمدينة بنزرت.

أما بخصوص العمليات المالية فقد تم رصد اعتمادات بقيمة 170 000 أ د لفائدة شركة تونس للطرقات السيارة وبلغت نسبة الإنجاز مقارنة بقانون المالية التكميلي 100 %.

ويعتبر أداء البرنامج الأول هاما خلال سنة 2021باعتبار بعض مؤشراته الاستراتيجية على غرار مؤشر "النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة" حيث تم استكمال انجاز 259 كم من الطريق السيارة قابس –رأس الجدير من مجموع 331 كم متبقية أي بنسبة 93,9.% من ناحية أخرى فإن رفع التجميد عن 100 مليون دينار من الاعتمادات في يوم 31 ديسمبر من السنة من طرف مصالح وزارة المالية المختصة قد تسبب في تعطيل ايفاء الوزارة بالتزاماتها مع مزوّديها مما أثر سلبا على تقدم نسق بعض الأشغال.

▪ أما بخصوص البرنامج الثاني " حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت" فقد بلغت ميزانية البرنامج المرسّمة بقانون المالية التكميلي 290 149أد حيث تمّ الترفيع في الاعتمادات المرسمة بقانون المالية الأصلي بقيمة 000 12أد والخاصة بنفقات الاستثمارات وذلك لإنجاز الأشغال المتعلقة بتنظيم القمة الفرنكوفونية.أما بالنسبة **لنفقات التأجير** تمّ إنجاز 96% من الاعتمادات المرسمة و تم انجاز 105 % بالنسبة **لنفقات التسيير**.

وبلغت إنجازات **نفقات الاستثمار**500 128 ألف دينار أي 88% من قيمة التقديرات لسنة 2021.

ويمكن تقييم أداء البرنامج الثاني باعتبار أهم مؤشراته الاستراتيجية على غرار المؤشر " النسبة التراكمية لحماية الشريط الساحلي" الذي سجل نسبة دون المأمول وذلك بسبب انخفاض اعتمادات الدفع المتعلقة بنفقات الإستثمار والمخصصة للبرنامج الفرعي الثاني "حماية الشريط الساحلي واحكام انجاز المنشآت" والتي بلغت 81% مقارنة باعتمادات التعهد حيث بلغت هذه الأخيرة 95,62% .

أما بخصوص ميزانية البرنامج الثالث "التهيئة الترابية والتعمير والإسكان" فقد بلغت 530 192أد بقانون المالية التكميلي و 530 204أد بقانون المالية الأصلي حيث تمّ التخفيض في الاعتمادات المرسمة ب 12000أدتمت إحالتها إلى البرنامج الثاني " حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت"لإنجاز الأشغال المتعلقة بتنظيم القمة الفرنكوفونية.

وقد بلغت قيمة الاعتمادات المنجزة بـــ 920 116 ألف دينار تعهدا ما يمثل 78 % من مجموع الاعتمادات المرسمة لسنة 2021 و154 190 ألف دينار دفعا أي 99 % من الاعتمادات وذلك كما يلي:

انجاز 96 % بالنسبة لنفقات التأجير و 94% بالنسبة لنفقات التسيير و1448 % من الاعتمادات الخاصة بنفقات التدخلات ويعود ذلك للاعتمادات المفتوحة من باب النفقات الطارئة بقيمة 5000 ألف دينار لفائدة برنامج المسكن الأول، أما نفقات الاستثمار فقد بلغت639 166 ألف دينار أي بنسبة انجاز تساوي 96 % من مجموع التقديرات لسنة 2021.

ويعتبر أداء البرنامج الثالث هاما خلال سنة 2021 باعتبار مؤشراته الإستراتيجية حيث حقق المؤشر "عدد المساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة"انجاز 4327 مسكنا من جملة 5577 مسكنا مبرمجا وهو رقم هام ويمكن تفسيره بارتفاع أثمان المساكن وضعف القدرة الشرائية للمواطن.

- أما بخصوص برنامج "القيادة والمساندة" فقد قدرت الميزانية ب 226 48أد دفعا تم صرف 43 468أد أي بنسبة 90%ويلاحظ إن **إعتمادات التأجير** تمثل الجزء الأكبر من إعتمادات البرنامج أي ما يقارب 67% من جملة الإعتمادات و هذا يعود إلى طبيعة نشاط برنامج القيادة و المساندة و الذي يتمثل أساسا في تقديم الدعم البشري و المادي للبرامج العملياتية ،أما نفقات الإستثمار فيمثل نسبة ضئيلة مقارنة بجملة إعتمادات المهمة و المقدرة ب 830 135 1 أ د لسنة 2021

وتتلخص أهم التحويلات التي طرأت على التوزيع الأولي للميزانية داخل البرامج خلال السنة المالية كما يلي:

كشف للتحويلات باعتمادات الدفع
خلال سنة 2021 حسب البرامج والبرامج الفرعية

البرامج الفرعية	الملاحظات
البرنامج الفرعي 1 : تطوير البنية الأساسية للطرقات	التخفيض في نفقات الإستثمار ب 252 م د بق م التعديلي مع ترسيم 152 م د في نفقات التدخل لفائدة شركة تونس للطرقات السيارة
مجموع البرنامج عدد1 البنية الأساسية للطرقات	
البرنامج الفرعي 1 : حماية المناطق العمرانية من الفيضانات	ترسيم 12 م د لفائدة القمة الفرنكفورية بق م التعديلي
البرنامج الفرعي 2: حماية الشريط الساحلي وإحكام إنجاز المنشآت	تحويل 2,745م د من وحدة السكن الاجتماعي لفائدة القمة
مجموع البرنامج عدد2 حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي و التحكم في المنشآت	
البرنامج الفرعي1: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	زيادة 772 أد من باب النفقات الطارئة و 20 م د في الحسابات الخاصة للخزينة
	التخفيض ب 12 م د بق المالية التعديلي
	تحويل مبلغ 12,769م د من الموارد العامة للميزانية و 33,234 م د من موارد
	القروض الخارجية من وحدة السكن الإجتماعي لفائدة الإدارة العامة للإسكان
	تحويل 494 أ د و 141 أد من الإدارة العامة للتهيئة الترابية وإدارة التعمير الإدارة العامة للإسكان
مجموع البرنامج عدد3 التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	
البرنامج الفرعي 1 : القيادة	بدون تغيير
البرنامج الفرعي 2 : المساندة	
مجموع البرنامج عدد 9 القيادة والمساندة	

برنامج:البنية الأساسية للطرقات

رئيس البرنامج:السيد صلاح الزواري

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج:7 فيفري 2020

1- نتائج أداء البرنامج

تتمثل استراتيجية البرنامج 1 في تكييف البنية الأساسية للطرقات مع متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية عبر ضمان استدامة حركة المرور وضمان سلامة مستخدميها مع مراعاة الجوانب الجمالية والبيئية.

يضم هذا البرنامج 1 برنامجا فرعياً مركزيا و 24 برنامجا فرعيا جهويا:

- البرنامج الفرعي 1 (مركزي) " تطوير وصيانة البنية التحتية للطرقات" الذي يسهر على التخطيط والقيام بالدراسات الفنية والاستراتيجية وانجاز أشغال البنية الأساسية للطرقات والجسور ومتابعة سير المشاريع بمساعدة الإدارات المركزية التابعة للإدارة العامة للجسور والطرقات والوحدات حسب الأهداف لانجاز المشاريع الممولة والإدارات الجهوية للتجهيز.
- تمثل الـ24 إدارة جهوية للتجهيز والاسكان 24 برنامجا فرعيا جهويا وهي تمثل الوزارة على النطاق الجهوي وتعمل على متابعة نشاط الوزارة على المستوى الجهوي، من ذلك مشاريع البنية الأساسية للطرقات و المسالك الريفية و الصيانة المتعلقة بهما.

وترتكز استراتيجية البرنامج 1 على محورين أساسيين: الأول يتمثل في تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة والمسالك الريفية على كامل تراب البلاد مما يمكن من ربط مراكز الولايات بالخدمات العمومية لفك العزلة عن المناطق الداخلية والتقليص من التفاوت بين الجهات. أما الثاني فيتمثل في صيانة الرصيد المنجز من البنية الأساسية للطرقات والمسالك الريفية لمحافظة على وظيفيته. وتعطى الأولوية عند ترسيم الاعتمادات والمشاريع الجديدة إلى المحور الثاني.

وتساهم مختلف الوحدات العملياتية في تحقيق تلك الأولويات وهي على التوالي:

- الإدارة العامة للجسور والطرقات
- مركز التجارب وتقنيات البناء
- الإدارات الجهوية للتجهيز والإسكان

كما تساهم شركة تونس للطرقات السيارة كفاعل عمومي في نشاط انجاز الطرقات السيارة حيثيرجع لها انجاز الطريق السيارة صفاقس- قابس- مدنين- راس الجدير. وبالتالي فهي تساهم في تحقيق القيمة المنشودة للهدف الأول للبرنامج وكذلك المؤشر 1.1.1.1.

وتتمثل أهم الإنجازات البرنامج 1 التي تم القيام بها خلال سنة 2021 في:

- مواصلة الدراسات الاستراتيجية ذات الصلة بمجال البنية التحتية الطرقية: إلى حد ديسمبر 2021 بلغت العديد من الدراسات المرحلة الثالثة والأخيرة ومنها دراسة تأهيل بطاحات جربة، دراسة تأهيل قطاع الطرقات، المخططات المديرية الجهوية للمقاطع ودراسة فهرس جسم الطريق (Catalogue de dimensionnement de chaussée) أما دراسة ووضع منظومة معلومات حول شبكة الطرقات المرقمة فبلغت 80%.

- إعلان طلب عروض الطريق السيارة أ2 بالوسط أربعة أقساط من 1 إلى 4 الممول من قبل الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي في أفريل 2021 أما الطريق السيارة أ2 بالوسط أربعة أقساط من 5 إلى 8 فتم اعداد تقرير فرز العروض المالية ومراسلة الممول البنك الأوروبي للاستثمار للمصادقة.
- أبدت الهيئة العليا للطلب العمومي رأيها بالموافقة على نتائج تقرير تقييم العروض الفنية والمالية المتعلق بالقسطين 1 (الربط الجنوبي)و3 (الربط الشمالي) لانجاز الوصلة الدائمة لمدينة بنزرت في 8 سبتمبر 2021 أما القسط 2 وهو الجسر الرئيسي فتم الإعلان عن طلب العروض للانتقاء الأولي للمرة الثانية في 16 نوفمبر 2021.
- إعلان طلب عروض بناء 12 جسرا (المرحلة الثالثة) موزعة على 11 قسط بـــ 10 ولايات في 28 ماي 2021.
- انطلاق أشغال تهيئة المسالك الريفية الحصة الأولى 450 كلم (22 قسط) في 6 سبتمبر 2022 وسيتم إعلان طلب عروض تهيئة المسالك الريفية الحصة الثانية 464 كلم (22 قسط) في 11 جانفي 2022.

الهدف الاستراتيجي 1.1.1: تطوير شبكة الطرقات السيارة والطرقات المرقمة على الصعيد الوطني والمغاربي

بلوغ التطور المرجو لشبكة الطرقات والطرقات السيارة يجعلها تواكب تزايد حركة النقل الطرقي للبضائع وتنقل الأشخاص بين مختلف جهات البلاد وكذلك الدول المجاورة. لذلك تم اعتماد مؤشرين الأول يعنى بتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة والثاني يعنى بنسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية (عرض يساوي أو يفوق 7 أمتار).

المؤشر 1.1.1.1 : النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	انجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	انجازات 2021 (2)	انجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (2) / (1)	القيمة المستهدفة*	السنة

%	54	55	59	55,4	93,90%	64	2023

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2021

رغم أنه تم فتح الطريق السيارة جزء مدنين – رأس الجدير على طول 92 كلم للاستغلال منذ شهر مارس 2021 إلا أن هذا المؤشر لم يسجل بلوغ القيمة المنشودة لأن أشغال الجزء الرابط بين قابس – مدنين على طول 84 كلم تتواصل بنسبة انجاز 88% إلى موفى 2021.

أما بالنسبة للطريق السيارة تونس جلمة بطول 186 كم فتتواصل أشغال تحرير حوزة حيث بلغت نسبة التقدم 37% إلى موفي 2021. تم الإعلان عن طلب العروض الخاص بأشغال القسط السبيخة – جلمة في شهر أكتوبر 2020 كما تمّ الإعلان عن طلب العروض الخاص بأشغال القسط تونس – السبيخة في شهر أفريل 2021.

المؤشر 2.1.1.1 نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية

وحدة المؤشر	انجازات 2019	انجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	انجازات 2021 (2)	انجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (2) / (1)	القيمة المستهدفة*	السنة
%	68,1	67,3	68,7	68,7	%99,9	69,97	2023

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2021

نلاحظ أن المؤشر **2.1.1.1** بلغ القيمة المنشودة باعتبار أن العديد من المشاريع انتهت أو شارفت على الانتهاء على غرار الطريق الرابطة بين ط و10 والطريق X مع 2 محول بتونس وتهيئة الطرقات المرقمة الجزء الأول (344.6 كلم) الممول من البنك الافريقي للتنمية فيحين يتواصل انجاز الجزء الثاني (361.3 كلم) رغم أن بعض الأقساط قد انتهت. كما يتواصل انجاز أشغال تهيئة الطرقات المرقمة بطول 195,8 كلم وانطلقت أشغال تهذيب الطريق الجهوية 46 بالقيروان من ن ك 59,5 إلى ن ك 71,8 من المنزل إلى الوسلاتية بطول 12,3 كلم الممولين بفواضل من

قرض البنك الافريقي للتنمية (PMIR). أما أشغال تهيئة الطريق الوطنية 16 (2*2 مسالك) بطول 21,3 كلم بقابس وأشغال تهيئة الطريق الجهوية رقم 118 بولاية مدنين فقدانتهت.
وتتواصل أشغال سد الثغرات 200 كلم من الطرقات المرقمة (الأقساط 2 و6 و5 و8) وانتهت أشغال سد الثغرات الطريق الوطنية رقم 19 بولاية تطاوين بطول 20 كلم وأشغال اتمام أشغال سد الثغرات الطريق المحلية رقم 958 بولاية قابس بطول 15,5 كلم.
ورغم بلوغ الأداء المتعهد به بالنسبة للمؤشر 2.1.1.1 فإن أداء المؤشر 1.1.1.1 يبقى محدودا نتيجة الإشكاليات التالية:

- تحرير حوزة مشاريع الطرقات السيارة تتطلب الكثير من الإجراءات الإدارية و القانونية الطويلة نظرا لتداخل العديد من الأطراف: تحديد المسار و حوزة الطريق السيارة مع اجراء البحث العقاري على الميدان و إعداد الأمثلة و القائمة البيانية من طرف ديوان قيس الأراضي و المسح العقاري، انجاز الاختبارات الميدانية و إعداد تقارير الاختبار من طرف وزارة أملاك الدولة و الشؤون العقارية، انعقاد لجان الاقتناء لفائدة المشاريع العمومية بمختلف الولايات المعنية بالمشروع ، إعداد أمر الانتزاع و إبرام العقود مع مالكي قطع الأراضي، رفع القضايا الحوزية وانتظار صدور أحكام التحوز وتنفيذ أحكام التحوز على الميدان من طرف الولايات المعنية بالمشروع.
- أشغال تحويل شبكات جملة المستلزمين (الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية ...)تتطلب مدة زمنية طويلة.

وتتمثل التدابير والإجراءات التي تم وسيتم اتخاذها والعمل بها في مزيد التنسيق بين مختلف المتدخلين (المستلزمين العموميين أو وزارة أملاك الدولة ...) للضغط على آجال تحرير الحوزة للتمكن من الانطلاق في انجاز الأشغال.

الهدف الاستراتيجي 2.1.1: تحسين وصول النساء والرجال من المناطق الريفية المعزولة إلى شبكة الطرقات المرقمة

يلعب نشاطي تهيئة وتعبيد المسالك الريفية أهمية ودورا أساسيا في فك عزلة التجمعات الريفية ويساهم في تحسين الربط بين مناطق الانتاج ومناطق التوزيع مما سينعكس ايجابيا على استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الريفية بصفة عامة ومساعدة المرأة الريفية بصفة خاصة للحصول على فرص متكافئة بينها وبين الرجل في مختلف المجالات من حيث الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية وكذلك سوق الشغل. لذلك تم اعتماد مؤشر يعكس تطور

نسبة تهيئة شبكة المسالك الريفية وآخر نسبة مخصصات نفقات الاستثمار البرنامج 1 لفائدة النساء الريفيات حتى نبرز ونحافظ على مجهود القطاع في هذا المجال.

المؤشر 1.2.1.1 النسبة التراكمية لتهيئة المسالك الريفية							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
%	46,03	45,2	46,73	46,79	%100,1	47,42	2023

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2021

انتهت كل الأشغال الخاصة ببرنامج تهيئة 309 كلم من المسالك الريفية. وبالنسبة لبرنامج تهيئة 630 كلم من المسالك الموزعة على 10 ولايات والممول من طرف الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، انتهت أشغال 530 كلم في حين تتواصل أشغال 100 كلم. كما تتواصل أشغال تهيئة 65,7 كلم من المسالك موزعة على 3 ولايات في حين انتهت أشغال تهيئة 86 كلم من المسالك. وانطلقت خلال سنة 2021 أشغال الدفعة الأولى بطول 450 كلم، من برنامج تهيئة 912 كلم من المسالك الريفية بـــ 22 ولاية والممول من قبل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية وبلغت النسبة لتقدم الأشغال 8 %. كما انطلقت أشغال تهيئة المسلك الجبلي بجبل المغيلة بين ولايتي سيدي بوزيد والقصرين.

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2021

المؤشر2.2.1.1. نسبة مخصصات نفقات الاستثمار البرنامج 1 لفائدة النساء الريفيات							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	انجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	انجازات 2021 (2)	انجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (2) / (1)	القيمة المستهدفة *	السنة
%	2,3	2,7	4	1,8	45%	4,1	2023

لم يتم تحقيق النسبة المؤملة من المؤشر نظرا لعدم انطلاق القسط الأول بطول 466 كلم من تهيئة المسالك الريفية الممول من قبل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية إلا في 6 سبتمبر 2021 وبالتالي لم يكن له انعكاس مالي على ميزانية سنة 2021.

أهم الإشكاليات تتمثل في فسخ العديد من الصفقات على غرار القسطين 29 و31 بسيدي بوزيد وما يتطلبه ذلك من إجراءات لإعادة اعلان طلب العروض لاتمام الأشغال.

الهدف الاستراتيجي 3.1.1: المحافظة على جودة شبكة الطرقات

يعكس هذا الهدف التوجه الاستراتيجي للسياسة العمومية ولأهداف التنمية المستدامة (9-5-1) لوضع شبكة من الطرقات ذات جودة موثوقة ودائمة ومرنة في مجال المحافظة على الشبكة الطرقية وشبكة المسالك الريفية. فتم اعتماد مؤشر يضفي حالة هيكل الطرقات حتى تتمكن الإدارة من تحديد أولويات الصيانة للمحافظة عليه.

المؤشر 1.3.1.1 مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	انجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	انجازات 2021 (2)	انجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (2) / (1)	القيمة المستهدفة *	السنة
%	64,5	64,7	70,8	66	93%	76,9	2023

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2021

لم يتم بلوغ القيمة المنشودة لهذا المؤشر نتيجة تأخير انطلاق برنامج الصيانة الدورية للطرقات المرقمة(التغليف السطحي والتغليف بالخرسانة الاسفلتية) وكذلك لغلاء المواد الأولية الخاصة بهذه النوعية من الأشغال.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد1
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2021	انجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التكميلي (1)		المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	50 400	50 721,70	321,71	101%
	اعتمادات الدفع	50 400	50 721,70	321,71	101%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	46 400	49 281,60	2 881,63	106%
	اعتمادات الدفع	46 400	49 281,60	2 881,63	106%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	152 000	151 124,00	-876	99%
	اعتمادات الدفع	152 000	151 124,00	-876	99%
نفقات الإستثمار	اعتمادات التعهد	628 880	1 264 525,00	635 645,00	201%
	اعتمادات الدفع	829 000	665 602,90	-163 397,07	80%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	170 000	170 000,00	0	100%
	اعتمادات الدفع	170 000	170 000,00	0	100%
المجموع	اعتمادات التعهد	1 047 680	1 685 652,30	637 972,34	161%
	اعتمادات الدفع	1 247 800	1 086 730,30	-161 069,73	87%

*** دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.**

يبين الجدول عدد 1 أن اعتمادات الدفع للبرنامج الأول "البنية الأساسية للطرقات" بلغت 1347,8 مليون دينار بقانون المالية الأصلي و بـ 1247,8 مليون دينار بقانون المالية التكميلي. يلاحظ تقليص بـ 100 م د. بلغت نسبة الإنجاز العامة 1086,730 مليون دينار وهو ما يمثل 87 % من الاعتمادات المرصودة بقانون المالية التكميلي، وتوزع بين الأقسام كما يلي:

- إعتمادات نفقات التأجير العمومي (القسم 01): تبلغ 50400 ألف دينار وبلغت نسبة الإنجاز مقارنة بقانون المالية التكميلي 100,6 %.
- إعتمادات نفقات التسيير (القسم 02): تبلغ 46400 ألف دينار وبلغت نسبة الإنجاز مقارنة بقانون المالية التكميلي 106,2 %. تم تجاوز في الاعتمادات المرسمة نتيجة تحويل اعتمادات من برامج أخرى لفائدة البرنامج 1. تم استغلال هذه الاعتمادات الإضافية في النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة وبدرجة أقل في النشاط Z المساندة.

- إعتمادات نفقات التدخلات (القسم 03): تم رصد إعتمادات بقيمة 000 152 أ د لفائدة شركة تونس للطرقات السيارة بقانون المالية التكميلي لخلاص آجال القروض الخارجية وبلغت نسبة الإنجاز مقارنة بقانون المالية التكميلي 100 %.
- إعتمادات نفقات الاستثمار (القسم 04): تبلغ 829000 ألف دينار منها 249000 ألف دينار على موارد قروض خارجية موظفة) وبلغت نسبة الإنجاز مقارنة بقانون المالية التكميلي 80,3 %. جراء تأخير في انطلاق مشاريع الصيانة الدورية للطرقات المرقمة وكذلك المسالك الريفية. وفيما يتعلق باعتمادات التعهد فإن نسبة الإنجاز تجاوزت 200 % رغم عدم تعهد المشاريع الكبرى على غرار الطريق السيارة تونس جلمة والوصلة الدائمة لمدينة بنزرت.
- إعتمادات نفقات العمليات المالية (القسم 05): تم رصد إعتمادات بقيمة 000 170 أ د لفائدة شركة تونس للطرقات السيارة وبلغت نسبة الإنجاز مقارنة بقانون المالية التكميلي 100 %.

وتجدر الإشارة أن وتيرة استهلاك الاعتمادات تعطلت نتيجة عملية التجميد لاعتمادات الدفع مما أثر سلبا على وتير انجاز الأشغال كما أن رفع التجميد في آخر يوم من السنة المالية حال دون خلاص المقاولين في الابان.

جدول عدد2
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب الأنشطة(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان الأنشطة	تقديرات 2021	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (2)/ (1)
	ق. م التكميلي (1)			
النشاط 1 تطوير شبكة الطرقات السيارة (*)	172 500	175 824,4	3 324,4	%101,9
النشاط 2 الطريق السيارة تونس جلمة	75 000	3 184,9	-71 815,1	%4,2
النشاط 3 قنطرة بنزرت	4 500	1 717,5	-2 782,5	%38,2
النشاط 4 الطرقات المهيكلة	199 150	260 128,4	60 978,4	%130,6
النشاط 5 تهيئة وتطوير الطرقات المرقمة	107 400	119 771,7	12 371,7	%111,5
النشاط 6 تدعيم الطرقات المرقمة	24 200	23 503,4	-696,6	%97,1
النشاط 7 بناء جسور	45 300	42 021,1	-3 278,9	%92,8
النشاط 8 تهيئة المسالك الريفية	51 100	23 743,3	-27 356,7	%46,5
النشاط 9 دراسات طرقية واتقان فني	2 500	3 683,8	1 183,8	%147,4
النشاط A طرقات بمداخل المدن	3 500	2 154,0	-1 346,0	%61,5

النشاط F تعبيد المسالك الريفية	6 500	1 541,6	-4 958,4	%23,7
النشاط B متابعة تقارير التحاليل المخبرية والبحث العلمي	700	1 490,0	790,0	%212,9
النشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة	229 706	126 481,1	-103 224,9	%55,1
النشاط D صيانة المسالك الريفية	88 130	58 820,2	-29 309,8	%66,7
النشاط E تهيئة السلامة المرورية وإصلاح أضرار الفيضانات	28 100	34 602,9	6 502,9	%123,1
النشاط Z المساندة	209 514	208 062,0	-1 452,0	%99,3
المجموع**	1 247 800	1 086 730,3	-161 069,7	%87,1

(*) يتم اعتماد الأنشطة المدرجة حاليا بمنظومة "أمد"
**** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

نلاحظ أن بعض الأنشطة فاقت النسبة المرصودة والبعض الآخر لم يحقق الاستهلاك المقدر على غرار الأنشطة التالية:

بلغت إنجازات الاعتمادات المخصصة للنشاط 2 الطريق السيارة تونس جلمة قيمة3184,9 ألف دينار مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود75000 ألف دينار أي بنسبة انجاز تعد منخفضة مما كان له تأثيرا سلبيا على إنجازات الهدف 1-1 والمؤشر 1.1.1 النسبة التراكمية لتقدم انجاز المخطط المعتمد للطرقات السيارة فقد تم الاقتصار فقط خلال 2021 على القيام بالإجراءات الإدارية لطلبات العروض و لم تنطلق الأشغال.

فاقت إنجازات الاعتمادات المخصصة للنشاط 4 الطرقات المهيكلة والنشاط 5 تهيئة وتطوير الطرقات المرقمة التقديرات بنسبة 30,6% و11,5% على التوالي مما كان له تأثيرا إيجابيا على إنجازات الهدف 1-1-1 والمؤشر 2.1.1.1 نسبة الطرقات التي عرضها يستجيب للمواصفات الفنية حيث حقق هذا المؤشر القيمة المنشودة لسنة 2021.

بلغت إنجازات الاعتمادات المخصصة للنشاط 8 تهيئة المسالك الريفية قيمة23743,3 ألف دينار مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود51100 ألف دينار أي بنسبة انجاز تعد منخفضة مما كان له تأثيرا سلبيا على إنجازات الهدف 1-1-2 والمؤشر 2.2.1.1 نسبة مخصصات نفقات الاستثمار البرنامج 1 لفائدة النساء الريفيات فقد تميزت سنة 2021 بانطلاق أشغال تهيئة 464 كلم من المسالك الريفية خلال الثلاثي الأخير للسنة مما لم يكن له تأثيرا ماليا هاما.

بلغت إنجازات الاعتمادات المخصصة للنشاط C استغلال وصيانة الطرقات المرقمة قيمة 126481,1 ألف دينار مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 229706 ألف دينار أي بنسبة انجاز 55,1% التي تعد منخفضة مما كان له تأثيرا سلبيا على إنجازات الهدف 1-1-3 والمؤشر 1.3.1.1 مؤشر جودة شبكة الطرقات المرقمة الذي لم يحقق التقديرات المرجوة؛ وذلك لأن أشغال الصيانة الدورية بالخرسانة الإسفلتية لم تنطلق خلال 2021.

برنامج:حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت

رئيسة البرنامج:السيد أحمد الكامل

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج:7 فيفري 2020

1- نتائج أداءالبرنامج :

يتكون البرنامج 2 "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت" من برنامجين فرعيين مركزيين و 24 برنامج فرعي جهوي و يتكون البرنامج الفرعي 1 "حماية المناطق العمرانية من الفيضانات" من وحدة عملياتية واحدة وهي "إدارة المياه العمرانية" بينما ينقسم البرنامج الفرعي 2"حماية الشريط الساحلي و إحكام إنجاز المنشآت" إلى وحدتين عمليتين و هما "الإدارة العامة للبنايات المدنية" و "الإدارة العامة للمصالح الجوية و البحرية" حيث يشتركان في خصوصية كونهما صاحب مشروع مفوض كما يمثل كل برنامج فرعي جهوي وحدة عملياتية وهي "الإدارة الجهوية للتجهيز و الإسكان".

كما يتضمن البرنامج مساهمة ثلاثة فاعلين عموميين في تحقيق أحد أهداف البرنامج الفرعي الثاني وهو المتعلق بـ"المحافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المشاريع البحرية المفوضة"

;يقوم الفاعلين العموميين المرتبطين بالبرنامج بالتصرف في الملك العمومي البحري لحوزة مشاريعهم وبالتالي فإن الفاعلين العموميين يساهمون في تحقيق الهدف الخاص بالإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية والمتعلق بالمحافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي المتعلق بحوزة مشاريعهم وهم : شركة الدراسات وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس وشركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية وشركة الدراسات واستصلاح سبخة بن غياضة.

و في هذا الإطار تتمثل إستراتيجية البرنامج في تنفيذ محتوى المحاور الإستراتيجية التالية :

- حماية المناطق العمرانية من الفيضانات والتي ترتكز أساسا على تنفيذ مخطط استراتيجي يتمثل في:

- إعداد برنامج سنوي لإنجاز مشاريع الحماية من الفيضانات وذلك بغرض إتمام تنفيذ المشاريع المبرمجة بالدراسة الإستراتيجية المنجزة في الغرض والممتدة إلى غاية سنة 2022إضافة إلى المشاريع التي يتم إنجازها بالمناطق ذات الأولوية والتي هي عرضة أكثر من غيرها لخطر الفيضانات،
- تحيين الدراسة الإستراتيجية إلى غاية سنة 2050 بهدف التوصل إلى حماية كامل مناطق تراب الجمهورية من خطر الفيضانات،
- تعهد جميع منشآت الحماية المنجزة بالتنظيف والصيانة والتدعيم وذلك بصفة دورية وكلما استلزم الأمر

- حماية الشريط الساحلي و إحكام إنجاز المنشآت المينائية و ترتكز أساسا على تنفيذ المحاور التالية :

- تحديد وإعادة تحديد الملك العمومي البحري لعدة أجزاء من الشريط الساحلي والموانى البحرية وتجسيدها على أرض الواقع وذلك باستعمال آليات علمية خلال الفترة الممتدة بين 2016 و 2022،
- رقمنة حدود الملك العمومي البحري وارتفاقاته على طول الشريط الساحلي.
- إعداد الدراسات الفنية وإنجاز أشغال مشاريع حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري بالمناطق التي تشهد إنجراف بحري و المهددة بالإنجراف البحري،
- إعداد دراسة لإنجاز مخطط مديري لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري.
- متابعة تنفيذ أشغال إحداث أو توسعة وإعادة تهيئة الموانئ البحرية كصاحب منشأ مفوض.

- إحكام إنجاز مشاريع البنايات المدنية كصاحب منشأة مفوضو يرتكز أساسا على تنفيذ المحاور التالية :

- وضع خطة وطنية كفيلة بتنمية وتطوير البناء المستدام في إطار سياسة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار العنصر البيئي والتطور التكنولوجي في المجال عبر:

- انجاز مشاريع بنايات مقتصدة للطاقة وصديقة للبيئة بما يعزز البناء المستدام،
- إنجاز ومتابعة والتصرف في عدد هام من المشاريع الوطنية في مختلف مراحلها منذ البرمجة الوظيفية والفنية ومختلف مراحل الدراسات ومتابعة الإنجاز إلى حين استلامها.
- تقديم المساندة الفنية لعديد الوزارات لإنجاز مشاريع البنايات في القطاعات المعنية،
- تعزيز التشريعات والقوانين في مجال البناء المستدام.

و قد تميزت سنة 2021 بإنجاز العديد من المشاريع و القيام بجملة من الأنشطة التي ساهمت في ارتفاع نسبة تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبرنامج و من أهمها :

- الانطلاق في إعداد الدراسة الإستراتيجية للتوقي من مخاطر الفيضانات
- الانتهاء من إنجاز عدد هام من مشاريع حماية بعض المدن من الفيضانات
- إعلان طلب عروض لإعداد مخطط مديري لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري.
- مشروع حماية كرنيش بنزرت : قسط وقسط 3
- مشروع حماية فلاز المنستير –القسط3
- أشغال حماية الفتحة الشمالية للمسطح المائي لسبخة بن غياضة
- أشغال حماية جزء من الشريط الساحلي ببني فتايل-جرجيس

الهدف الاستراتيجي 1.1.2: التحكم في مياه السيلان على مشارف التجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة

تقوم إدارة المياه العمرانية سنويا بإعداد دراسات تمكن من إنجاز عديد المشاريع بمختلف المدن والتجمعات السكنية المعرّضة للفيضانات وذلك للتخفيف من حدتها وتأثيراتها المحتملة على الأرواح البشرية والممتلكات.وللحفاظ على مردودية المنشآت المنجزة في هذا الإطار وحتى تؤدي وظيفتها على أحسن وجه ودون عوائق، تقوم إدارة المياه العمرانية بإعداد برامج لصيانة وتعهد هذه المنشآت مع تحديد نوعية التدخل الواجب القيام به.

و لبلوغ الغاية المنشودة للهدف تم الإعتماد على مؤشرين لقيس الأداء و هما :

- النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي
- النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات

بصفة عامة تعتبر نسبة تحقيق هدف التحكم في مياه السيلان على مشارف التجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة مرضية أخذا بعين الاعتبار لنسب الانجاز التي تحققت بالنسبة لكل مؤشر و نظرا لارتباط أنشطة البرنامج الفرعي بالمؤشرات و ذلك كما يلي :

المؤشر 1.1.1.2: النسبة االتراكمية لإنجاز مشاريع المخطط الإستراتيجي							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	انجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	انجازات 2021 (2)	انجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (2) / (1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	97	96	99	98	99%	*	2023

شهد المؤشر نسبة انجاز تقارب 99% مقارنة بالتقديرات حيث كان من المؤمل الانتهاء من إنجاز اشغال 15مشروعا لحماية المدن التالية من الفيضانات : بنزرت، رأس الجبل، صواف،الصمعة، سوسة، المكنين، بوحجر ، قصيبة المديوني، خنيس ،المنصورة، مدينة نفزة، مدينة جرجيس، مدينة الرديف ،مدينة نفطةو قربة غير أنه لم يتم الإنتهاء من أشغال مشروع حماية مدينة منزل بوزلفة من الفيضانات نظرا لعدم التمكن من تحويل شبكة لتصريف مياه الأمطار متواجدة بجزء من حوزة مسار المشروع.

المؤشر 2.1.1.2: النسبة السنوية لجهر المنشآت المنجزة للحماية من الفيضانات							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	انجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	انجازات 2021 (2)	انجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (2) / (1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	98	96	96	98	102%	98	2023

- عرف هذا المؤشر إرتفاعا ملحوظا بنسبة 102%خلال سنة 2021 ويعود ذلك إلى التدخلات الإضافية التي قامت بها مصالح الإدارة في بعض الأودية على غرار الأودية الموجودة بمنطقتي رواد و المنيهلةنظرا لتواتر إلقاء الفضلات بمجاري المياه و منشآت الحماية المنجزة.

أهم الإشكاليات والنقائص المعترضة في تحقيق الهدف الاستراتيجي 1.1.2: التحكم في مياه السيلان على مشارف التجمعات السكنية وضمان وظيفية المنشآت المنجزة :

- عدم التمكن في بعض الأحيان من فض الإشكالات التي تعترض إنجاز المشروع والمتمثلة أساسا في تحويل مختلف شبكات المستلزمين العموميين المتواجدة بمسار المشروع،
- غياب منظومة معلوماتية بمصالح الدراسات والأشغال،
- التعدي على حرمة الأودية و تتمثل مظاهره أساسا في البناء الفوضوي و رمي الفضلات بمجاري المياه

أهم التدابير التي تم إتخاذها لتجاوز الإشكاليات المطروحة :

- الإنطلاق في تحيين الدراسة الإستراتيجية إلى أفق سنة 2050،
- الاعتماد على مكاتب دراسات لمراقبة أشغال المشاريع،
- مزيد التنسيق مع جميع المصالح المعنية لحل الإشكاليات التي تعترض مسار المشروع بشكل جزئي (مراسلة مصالح المستلزمين العموميين ومصالح السلطات الجهوية المعنية بالمشروع).

الهدف الاستراتيجي 1.2.2:المحافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المنشآت البحرية

باعتبار أن الأهداف الرئيسية للإدارة العامة للمصالح الجوية تتمثل في حماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري والتحكم في انجاز المشاريع البحرية المفوضة، تم اختيار مؤشرين يعنى الأول بحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري ويعنى الثاني بالتحكم في انجاز المنشآت البحرية.

المؤشر 1.1.2.2: النسبة التراكمية لإنجاز مشاريع حماية الشريط الساحلي							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	انجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	انجازات 2021 (2)	انجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (2) / (1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	49,5	68,8	95	89	88%	--	2023

***لم يتم تحديد القيمة المستهدفة للمؤشر لسنة 2023 باعتبارها مرتبطة بمخطط التنمية 2021-2025 الذي هو بصدد الإعداد وعليه فإن القيمة المستهدفة للفترة 2023-2025 ستكون ضمن الرنامج السنوي للقدرة على الآداء لسنة 2023.**

سجل هذا المؤشر تقدما بـنسبة88% مقارنة بتقديرات سنة 2021حيث كان من المنتظر حماية 95% من الشريط الساحلي الجملي المبرمج للحماية إلا أنه لم يتم حماية إلا 88%ويعودذلك أساسا إلى:

- حماية 10,98 كلم في السنوات السابقة لسنة 2021.
- كان من المتوقع حماية 4,17 كلم سنة 2021 و3,38 كلم سنة 2020إلا أنه لم يمت حماية إلا 3,08 كلم سنة 2020 وما يقارب 2,4 كلم سنة 2021 مفصلة كما يلي:
- بالنسبة لمشروع حماية شواطئ طبرقة من خلال ترميم منشأة الحماية فقد تم انجاز ما يقارب 65%من الأشغال أي ما يعادل حماية 1500 م من مجموع 2500 م التي سيتم حمايتها بانجاز المنشأة، منها 1200 م تم احتسابها سنة 2019 و 100 م تم احتسابها سنة2020 وبذلك فطول الشريط الساحلي الذي تمت حمايته في 2021 هو 200 م.
- بالنسبة لمشروع حماية كرنيش بنزرت –القسط2: شهد المشروع نسبة تقدم تقارب 90 %وقد تمت حماية 300 م من جملة 500 م خلال سنة 2021 مع العلم أنه تمت حماية 150م خلال سنة 2020.
- بالنسبة لمشروع حماية كرنيش بنزرت : القسط 3: شهد المشروع نسبة تقدم تقارب 30 % وقد تمت حماية 100 م من جملة 300 م.

- بالنسبة لأشغال حماية فلاز المنستير –القسط3: تمت حماية ما يقارب 500 م خلال سنة 2021 وانتهت الأشغال سنة 2021 .
- بالنسبة لأشغال حماية الفتحة الشمالية للمسطح المائي لسبخة بن غياضة: تمت حماية 870 م من الطول الجملي المعني بالحماية كما انتهت الأشغال سنة 2021 .
- بالنسبة لأشغال حماية أجزاء من الشريط الساحلي بجبنيانة : قسط3 : تمت حماية 200 م من جملة 550 م.
- أما بما يتعلق بمشاريع: أشغال حماية جزء من الشريط الساحلي ببني فتايل-جرجيس: تمت حماية 100 م من جملة 400موحماية جزء من الشريط الساحلي بكاب الزبيب: تمت حماية 100 م من جملة 500 م.

و إعادة بناء الرصيف بالميناء العتيق بغار الملح : تمت حماية 30 م من جملة 100 م.

- أما فيما يتعلق بأشغال إعادة بناء الرصيف بالحوض الخارجي للميناء الترفيهي بالمنستير فلم يتم إعلان طلب العروض خلال سنة 2021 نظرا لتأخر الدراسة باعتبار ظروف الحجر الصحي. ومن المنتظر إعلان طلب العروض خلال شهر أفريل 2022.

المؤشر 2.1.2.2: مستوى الأداء الفني للمشاريع البحرية المنجزة							
وحدة المؤشر	**انجازات 2019**	**انجازات 2020**	**تقديرات 2021 (1)**	**انجازات 2021 (2)**	**انجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (2) / (1)**	**القيمة المستهدفة**	**السنة**
%	60	65	70	--	--	80	2023

تم اعتماد هذا المؤشر سنة 2019 عوضا عن مؤشر "النسبة التراكمية لتنفيذ المخطط المديري لموانى الصيد البحري" ولم يتم خلال سنة 2020 تسلم أشغال أي مشروع وبذلك فإن احتساب المؤشر غير ممكن.

أهم الإشكاليات والنقائص المعترضة في تحقيق الهدف الاستراتيجي 1.2.2:المحافظة على الملك العمومي البحري وحماية الشريط الساحلي والتحكم في انجاز المنشآت البحرية

- التعدي على حرمة الملك العمومي للمياه عن طريق البناء الفوضوي بالاساس مما يعقد عملية القيام بالاشغال
- غياب منظومة معلوماتية بمصالح الدراسات والأشغال بالإدارة
- عدم توفر النصوص القانونية التي تنظم العلاقة بين صاحب المشروع وصاحب المشروع المفوض.
- التداخل في أدوار كل من وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي والإدارة العامة للمصالح الجوية والبحرية.
- غياب استراتيجية لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري
- عدد محدود للمقاولات ومكاتب الدراسات المختصة في ميدان الدراسات و الأشغال البحرية.
- نقص في المعطيات الطبيعية الأساسية الخاصة المتعلقة بالأمواج
- مساهمة الفاعلين العموميين: الصعوبات التي يواجهها الفاعلون العموميون والتي من شانها ان تعيق مساهمتهم في تحقيق الهدف المنشود: تتلخص أهم الصعوبات في نقطتين:

1-المشاكل العقارية المتعلق بالتصفية العقارية

2-إيجاد الاستثمارات اللازمة لتمويل المشاريع

أهم التدابير التي تم إتخاذها لتجاوز الإشكاليات المطروحة :

- مزيد التنسيق مع جميع المصالح المعنية لحل الإشكاليات التي تعترض مسار المشروع بشكل جزئي (مراسلة مصالح المستلزمين العموميين ومصالح السلطات الجهوية المعنية بالمشروع)
- تم الإعلان عن طلب عروض لإعداد المخطط المديري لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري
- بصدد النظر في إمكانية إعداد مشروع قانون ينظم العلاقة بين صاحب المشروع وصاحب المشروع المفوض
- تدابير الفاعلين العموميين: تتلخص أساسا في:

1- التسريع في اجراءات الانتزاع والتصفية العقارية

2- دراسة سبل الشراكة مع القطاع الخاص لانجاز المشاريع المرتبطة بهم.

الهدف الإستراتيجي 2.2 2:تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية

تم اعتماد مؤشرين لبلوغ الهدف يتمثلان في:

-النجاعة الطاقية للبنايات

-العدد التراكمي للدراسات المراعية للنوع الاجتماعي

بصفة عامة تعتبر نسبة تحقيق هذا الهدف مرضية أخذا بعين الاعتبار لنسب الانجاز التي تحققت بالنسبة لكل مؤشر و نظرا لارتباط أنشطة البرنامج الفرعي بالمؤشرات و ذلك كما يلي :

المؤشر 1.2.2.2: النجاعة الطاقية للبنايات							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	انجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	انجازات 2021 (2)	انجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
kwh/م2/السنة	77	72	75	70	100%	68	2023

الحاجيات الطاقية للبنايات خلال الفترة الممتدة من 2019 الى 2021 لم تتجاوز 72 kwh/م2/السنة "الصنف 1"، حيث أنه طبقا للتصنيف الطاقي يجب أن لا تتجاوز هذه الحاجيات 95 kwh/م2/السنة "الصنف 3".

بالنسبة لسنة2022من المتوقع ان تبلغ قيمة المؤشر 68 kwh/م2/السنة.

سيتم العمل على تحسين النجاعة الطاقية للبنايات خلال السنوات القادمة.

المؤشر 2.2.2.2: العدد التراكمي للدراسات المراعية لمبدئ تكافئ الفرص والمساواة							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	انجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	انجازات 2021 (2)	انجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (2) / (1)	القيمة المستهدفة	السنة

عدد	--	15	20	7	35%	15	2023

تم ادراج هذا المؤشر في البرنامج الوظيفي للمشاريع ليتم الأخذ به بعين الاعتبار من قبل المهندسين المعماريين عند تصميم مشاريع البنايات المدنية خلال سنة 2020.
تم تسجيل نسبة انجاز المؤشر بنسبة35% خلال سنة 2021 مقارنة بالتقديرات ، حيث كان من المنتظر انجاز دراسة 20 مشروع يتضمن النوع الاجتماعي إلا أنه لم يتم انجاز سوى 7 مشاريع. ويعود ذلك أساسا إلى أن مفهوم مبدأ تكافئ الفرص والمساواة بالنسبة لمشاريع البنايات المدنية مفهوم حديث ويتم العمل على فهمه وتطبيقه تدريجيا من قبل المهندسين المعماريين عند تصميم مشاريع البنايات المدنية.

أهم الإشكاليات والنقائص المعترضة في تحقيق الهدف الاستراتيجي .2.2.2: تعزيز البناء المستدام بمثالية البنايات العمومية

- يتم ادراج النوع الاجتماعي في البرنامج الوظيفي للمشاريع بصفة متفاوتة حسب صاحب المنشأ.
- عدم وضوح مفهوم النوع الاجتماعي لدى المصممين.

أهم التدابير التي تم إتخاذها لتجاوز الإشكاليات المطروحة :

- تعزيز قدرات التدخل للإدارة العامة للبنايات المدنية في مجال البناء المستدام بهدف تطوير القدرات الفنية للمتدخلين في تصميم وانجاز البنايات المستدامة
- سيتم تعزيز ادراج النوع الاجتماعي في البرنامج الوظيفي للمشاريع خلال السنوات القادمة من خلال:
- دعوة صاحب المنشأ بتقديم دراسات تبين نسبة الإناث ونسبة الذكور وأيضا تحديد الفئات العمرية للتعرف عليها والأخذ بها عند التصاميم
- دعوة صاحب المنشأ بتقديم نسبة مأوية من تكلفة المشروع لتشجيع المصممين على الأخذ بعين الاعتبار بهذا المفهوم
- العمل على التعريف بأهمية إدراج النوع الاجتماعي في المشاريع وتطبيقه من قبل المهندسين المعماريين عند تصميم مشاريع البنايات المدنية.

الهدف 1.3.2: أحكام انجاز المشاريع المفوضة بالجهات

باعتبار أن الهدف الرئيسي من تفويض هذه الاعتمادات يتمثل في إنجاز بعض المشاريع الصغرى لحماية الشريط الساحلي من الانجراف البحري وصيانة بعض المنشآت البحرية وكذلك لحسن متابعة مشاريع البنيات المدنية التي تكلف الإدارات الجهوية بإنجازها.

المؤشر 1.1.3.2: نسبة إستهلاك الإعتمادات المفوضة							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	انجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	انجازات 2021 (2)	انجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (2) / (1)	القيمة المستهدفة	السنة

%	--	98,2	90	109	121%	100	2023

لقد سجل هذا المؤشر تقدما بـنسبة 121% مقارنة بتقديرات سنة2021 وهي نسبة جيدة.
حيث كان من المنتظر تحقيق نسبة 90 %

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد1
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2021	انجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التكميلي (1)		المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	16 400	15 741,6	-658,4	96%
	اعتمادات الدفع	16 400	15 741,6	-658,4	96%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	2 190	2 299,4	109,4	105%
	اعتمادات الدفع	2 190	2 299,4	109,4	105%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	00	00	0,0	0%
	اعتمادات الدفع	00	00	0,0	0%
نفقات الإستثمار	اعتمادات التعهد	155 410	146 326,9	-9 083,1	94%
	اعتمادات الدفع	128 500	113 140,1	-15 359,9	88%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	2 200	2 200,0	0,0	100%
	اعتمادات الدفع	2 200	2 200,0	0,0	100%
المجموع	اعتمادات التعهد	157 610	148 526,9	-9 083,1	94%
	اعتمادات الدفع	149 290	133 376	-15 914	89%

*** دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.**

تم رصد 12000 الف دينار إضافية في الميزانية التكميلية لانجاز الأشغال المتعلقة بتنظيم القمة الفرنكوفونية.
بلغت نسبة انجاز اعتمادات الدفع لسنة 2021مقارنة بالتقديرات لنفس السنة 89% بينما بلغت نسبة انجاز إعتماداتالتعهد 94.45 % ويعود هذا الفارق في النسب بين التعهد والدفع أساسا انخفاض نسبة اعتمادات الدفع

بالنسبة للبرنامج الفرعي 2 التي بلغت 81.64% مقارنة بنسبة اعتمادات التعهد التي بلغت 95.62% ويعود ذلك أساسا إلى إنخفاض نسبة إعتمادات الدفع المتعلقة بنفقات الإستثمار.

جدول عدد2
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب الأنشطة(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان الأنشطة	تقديرات 2021 ق. مالتكميلي (1)	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ(2) - (1)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نشاط عدد 1	105 300	85 725	19 575	81,4%
نشاط عدد 2	2 700	4 448	-1 748	164,7%
نشاط z	2 716	2 375,8	-2 375,8	87,5%
نشاط عدد 3	6 100	8 681	-2 581	142,3%
نشاط عدد 4	1 100	1 100	00	100,0%
نشاط عدد 5	500	500	00	100,0%
نشاط عدد 6	600	600	00	100,0%
نشاط عدد 7	12 000	14 286,1	-113,9	99,2%
نشاط z	14 462	14 114	347,9	97,6%
نشاط عدد 8	1 412	1 546,1	-134,1	109,5%
المجموع	149 290	133 376	-15 914	89%

برنامج: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان

رئيس البرنامج: السيد نجيب السنوسي

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 07 فيفري 2020

1- نتائج أداء البرنامج :

تتمثّل استراتيجية برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان في إحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني بهدف إرساء تنمية شاملة ومستدامة وعادلة ومتوازنة بين الجهات وإرساء تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات الريفية والنهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية مع ضمان تحقيق تكافؤ الفرص بين النساء والرجال.

وبخصوص تأثير الوضع العالمي والوطني على أداء البرنامج وعلى إثر مشاركة الجمهورية التونسية في مؤتمر "الموئل الثالث" بمدينة كيتو بالإكوادور في سبتمبر 2016 وبمناسبة مشاركة الجمهورية التونسية في فعاليات المؤتمر الدولي الثاني حول "السياسات الحضرية الوطنية" المنعقد بباريس من 15 إلى 18 ماي 2017 تمّ خلال سنة 2021 إعداد التقرير النهائي والمتعلق بصياغة "السياسة الحضرية الوطنية" وتم عرضه على ورشة عمل بتاريخ 10 نوفمبر2021 وسيتمّ عرضه خلال سنة 2022 على أنظار لجنة القيادة في صيغته النهائية للمصادقة.

- كما احتضنت تونس ممثلة في مهمة التجهيز والإسكان مؤتمر الإسكان العربي السادس"سياسات واستراتيجيات تطوير المناطق العشوائية والحدّ من انتشارها" الذي تمّ عقده خلال شهر ديسمبر 2020 عبر تقنية الفيديو بسبب جائحة كورونا.

-كما تم تنظيم ندوة علمية بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي واليوم العربي للإسكانواليوم العالمي للمدن في 29 أكتوبر 2021 تباعا تحت شعار:

- "مراعاة جودة الحياة من أساسيات التخطيط الحضري"

"تسريع الإجراءات الحضرية من أجل عالم خال من الكربون"

"تكيف المدن من أجل المرونة المناخية"

وبخصوص متابعة تنفيذ الأجندة الحضرية الجديدة وبغاية إعداد التقرير تم اللجوء إلى لجنة القيادة واللجان الفرعية التحضيرية التي ساهمت في إعداد التقرير الوطني للموئل الثالث والتي كانت متكونة من الوزارات والمؤسسات العمومية المعنية بمتابعة التخطيط الحضري وأهداف التنمية المستدامة والقطاع الخاص والجمعيات الناشطة في المجال والمجتمع المدني وذلك تجسيدا لمبدأ التشاركية. إلا أنه ونظرا للوضع الوبائي فقد تم إعداد التقرير التقييمي بالتنسيق مع كل المتدخلين

وجمع المعطيات عن طريق التناظر المرئي. وقد تمّ الحرص على احترام الآجال المضبوطة وإدراج التقرير على المنصة الإلكترونية المعدة للغرض من قبل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في شهر جوان 2021.

ويضم هذا البرنامج برنامجا فرعيا مركزيا و 24 برنامجا فرعيا جهويا:

- يتمثل البرنامج الفرعي الأول على المستوى المركزي في تهيئة المجال الترابي والعمراني وسياسة الإسكان وهو من المحاور الاستراتيجية لمهمة التجهيز والذي يتميز بطابعه الأفقي ونظرته الشاملة وترابطه الوثيق ببقية القطاعات الحيوية (الأنشطة الاقتصادية والاتصال والنقل...).

- البرامج الفرعية الجهوية والمتكونة من 24 برنامج فرعي جهوي للتهيئة الترابية والتعمير والإسكان.

وتتمثل **المحاور الاستراتيجية والأولويات** الخاصة ببرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان في ما يلي:

- **المحور الأول**: تنظيم استعمال المجال الترابي وإحكام توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على التراب الوطني،

– **المحور الثاني:** إنشاء تخطيط حضري مستدام للمدن والتجمعات الريفية

- **المحور الثالث:** توفير مساكن لائقة ومقاسم بأسعار مدروسة وتوفير وسائل النهوض بالسكن القائم وتهيئة الأحياء السكنية وإدماجها.

وتساهم مختلف الوحدات العملياتية التابعة للبرنامج عدد 3 في تحقيق تلك الأولويات وهي على التوالي:

- الإدارة العامة للتهيئة الترابية
- إدارة التعمير
- وكالة التعمير لتونس الكبرى
- الإدارة العامة للإسكان
- وحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي

كما يتولى الفاعلون العموميون المساهمة في إنجاز مختلف الأنشطة الخاصة ببرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان وتنفيذ سياسة المهمة في مجال قطاع السكن وذلك عبر مختلف البرامج

الوطنية التي تعنى بالنهوض بالأوضاع السكنية والعمرانية والتي تهدف إلى تحسين ظروف عيش المتساكنين بتوفير وتحسين الخدمات العمرانية. ومن بين الفاعلين العموميين وكالة التهذيب والتجديد العمراني التي تتولى إنجاز البرامج الوطنية للتهذيب والتجديد العمراني التي يقع تكليفها بإنجازها كصاحب مشروع مفوض.

كما تتولى شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية والشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية بمختلف فروعها المساهمة في تنفيذ استراتيجية البرنامج في مجال السّكـــن وذلك بإيجاد الآليات لمساعدة المواطنين على توفير المسكن اللائق الذي تتوفر فيه جميع المرافق الحياتية لكافة الفئات الاجتماعية وتخصيص العدد الأوفر من المساكن لذوي الدخل المحدود حفاظا على صبغتها الاجتماعية التي بعثت من أجلها وذلك بتعديل الأسعار وبالضغط على تكلفة إنجاز المساكن.

وتتمثل أهم إنجازات برنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان التي تم القيام بها خلال سنة 2021 فيما يلي:

بالنسبة لقطاع التهيئة الترابية:

- الإعلان عن طلب عروض دولي لإعداد المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني
- المساهمة في وضع إطار تشريعي جديد للتهيئة الترابية والعمرانية يتماشى مع ما تم إقراره بالدستور الجديد للبلاد في مجال التنمية المستدامة والحوكمة الرشيدة واللامركزية.
- تغطية جزء هام من التراب الوطني بدراسات التهيئة الترابية والرصد الترابي وذلك بـ:

* إتمام إنجاز المثال التوجيهي لتهيئة المنطقة الحساسة لجزيرة جربة فضلا عن استكمال برنامج إعداد الأطالس الرقمية لكافة ولايات الجمهورية بإتمام إنجاز الأطالس الخرائطية الرقمية لولايات المنستير والمهدية وسوسة.

* مواصلة إعداد 11 دراسة للأمثلة التوجيهية لتهيئة المجموعات العمرانية لمدن القيروان والقصرين وجندوبة والكاف وقفصة ودراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة وتنمية ولايات تطاوين والمهدية وتوزر وباجة ودراسات الأمثلة التوجيهية لتهيئة المناطق الحساسة لساحل أقصى الشمال ومناطق الوطن القبلي.

* انطلاق أربع (4) دراسات جديدة لإعداد المثال التوجيهي لتهيئة المجموعة العمرانية لمدينة سليانة والأمثلة التوجيهية للمناطق الحساسة للساحل الشرقي لبنزرت والسباسب السفلى بالإضافة

إلى دراسة حول "التخطيط الترابي الاستراتيجي والرصيد العقاري" وذلك بهدف تدعيم أدوات التهيئة الترابية في مجال التنسيق بين السياسات القطاعية والمساهمة من خلال الاستئناس بمخرجاتها في تفعيل المخططات التنموية الاقتصادية والاجتماعية.

بخصوص قطاع التعمير

اتسمت سنة 2021 بمواصلة متابعة دراسات مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية وإعداد جملة من الدراسات الإستراتيجية بهدف تطوير آليات تنظيم استعمال الفضاء العمراني وإحكام استغلاله والحد من التوسع العمراني وضبط الخصوصيات المعمارية والعمرانية الجهوية، وتتمثل اهم الإنجازات لسنة 2021 فيما يلي:

- المصادقة على 30 مثال تهيئة عمرانية وتتضمن حوالي 1800 هك سيتم استغلالها كرصيد عقاري لإنجاز مشاريع سكنية وصناعية وحرفية وسياحية بالإضافة إلى التجهيزات الجماعية والمناطق الخضراء.
- المصادقة على المرحلة الثانية من دراسة حول "المقابر بتونس الكبرى" وعلى المرحلة النهائية لدراسة "تهيئة منطقة النفيضة"، وعلى المرحلة الأولى من الدراسة حول "سياسة المدينة بتونس".
- الانطلاق في إنجاز المرحلة الثانية من دراسة "الخصوصيات المعمارية لجهة الوسط الغربي" والمرحلة الأولى من دراسة " إعادة هيكلة هضبة الرابطة".
- متابعة مشروع رقمنة أمثلة التهيئة العمرانية الموجودة بأرشيف الوزارة (numérisation PAU) والذي بلغ المرحلة الثالثة والأخيرة. وسيمكن هذا المشروع من تزويد قاعدة بيانات منظومة المعلومات الجغرافية المذكورة بالأمثلة المصادق عليها سابقا بما يمكن من متابعة النمو العمراني للمدن.
- تعديل مشروع مراجعة مجلة التهيئة الترابية والتعمير على ضوء ملاحظات مختلف المصالح قبل استكمال بقية إجراءات استصداره.
- تركيز منظومة معلومات جغرافية خاصة بأمثلة التهيئة العمرانية لمتابعة النمو العمراني قابلة للاستغلال من طرف العموم، في إطار مشروع رقمنة الإدارة وقد تم تزويد المنظومة إلى غاية هذا التاريخ بـ140 مثال تهيئة ممسوحة ضوئيا (plans scannés) وبـ 100 مثالا في صيغة رقمية

(vecteur). وتهدف هذه المنظومة إلى تطوير خدمات التصرف العمراني المقدمة من طرف الإدارة والمساعدة على اتخاذ القرار، وتسهيل الولوج للمعلومة.

- مواصلة انجاز الاشغال الجيوديزية وفقا للاتفاقية المبرمة بين الوزارة وديوان قيس الاراضي والمسح العقاري وذلك باعتمادات تقدر بـ 2000 ألف دينار سنويا.

بالنسبة لقطاع السكن:

- إعداد دراسة حول السياسة الحضرية الوطنية لتونس،
- الشروع في مراجعة التشريع الخاص بالبعث العقاري،
- العمل على وضع الإطار المؤسساتي والتشريعي والمالي للتدخل في البنايات المتداعية للسقوط،
- العمل على وضع الإطار المؤسساتي والتشريعي والمالي للسكن المعد للكراء.

الهدف الاستراتيجي1.3 .1: النهوض بالتهيئة الترابية لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة

يعكس هدف النهوض بالتهيئة الترابية لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة التوجه الاستراتيجي للسياسة العمومية في مجال التهيئة الترابية الرامي إلى تنسيق مختلف التدخلات القطاعية في إطار رؤية موحدة ومنسجمة لتحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية مستدامة في كامل جهات البلاد ولكل الفئات. حيث تضبط الأمثلة التوجيهية للتهيئة سواء على مستوى وطني أوجهوي الخيارات والتوجهات الإستراتيجية والأولويات لمختلف القطاعات على المدى المتوسط والبعيدوتحدد تصورا لتنفيذها بطريقة متناغمة بأبعادها الزمنية والمكانية والمالية لتحقيق التطور المنشود في إطار السياسة العمومية للتنمية. و في هذا الإطار يتم إعداد دراسات التهيئة الترابية بطريقة تشاركية مع كافة المتدخلين المعنيين لضمان التنسيق عند تنفيذ برامجها واعتماد مخرجاتها.

وقد سجّل الهدف نسبة إنجاز تعتبر هامة وذلك باعتبار أن مؤشر قيس الأداء نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي قد سجّل النتائج التالية :

المؤشر 1.1.1.3: نسبة تغطية التراب الوطني بدراسات التهيئة والرصد الترابي

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	60	75	80	83	104%	100	2023

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2021

بلغت نسبة إنجازات 2021 مقارنة بالتقديرات 104% وتعتبر هذه النسبة هامة ويفسّر ذلك بأن تطوّر المؤشر يرجع بالأساس إلى أن دراسات أمثلة التهيئة الترابية والرصد الترابي المعنية شملت 20 ولاية من جملة ولايات الجمهورية مقابل 18 ولاية خلال سنة 2020. ويتأثر تطور المؤشر بثلاثة عوامل أساسية هي تقدم إنجاز الدراسات المعنية وتوزعها الجغرافي على الولايات وتواتر تحيينها.

ورغم بلوغ الأداء المتعهد به وتحقيق الهدف لنسبة هامة فإن قطاع التهيئة الترابية يشكو عديد الإشكاليات والنقائص المتمثلة فيما يلي:

- صعوبة الحصول على المعلومات الضرورية لإنجاز دراسات التهيئة الترابية.
- محدودية عدد مكاتب الدراسات المختصة والمشاركة في طلبات العروض لدراسات التهيئة مما يؤثر سلبا على إمكانية إسناد الصفقات للدراسات المبرمجة ويساهم بالتالي في تأخير إنجاز الدراسات.
- صعوبة التحكم في آجال استشارة المصالح المركزية والجهوية حول مخرجات الدراسات في مختلف مراحلها.
- صعوبة متابعة إنجاز البرامج والمشاريع ومدى احترام المخطط البرنامج الذي يتم إقراره ضمن دراسات الأمثلة التوجيهية للتهيئة المنجزة بتشريك ومساهمة الجماعات المحلية والمتدخلين المعنيين على المستوى المركزي والجهوي في كل مراحلها.

وتتمثل التدابير والإجراءات التي سيتم اتخاذها بالنسبة لقطاع التهيئة الترابية بهدف تجاوز تلك الإشكاليات مستقبلا فيما يلي:

- حث المصالح المركزية والجهوية للوزارات والمؤسسات العمومية المعنية على العمل لتوفير المعطيات اللازمة لدراسات التهيئة الترابية وذلك عبر نشرها عبر المواقع الإلكترونية الرسمية في نطاق الحوكمة المفتوحة وحق النفاذ إلى المعلومة.
- مزيد تنظيم القطاع وذلك بالتسريع في إصدار كراس الشروط المتعلقة بممارسة نشاط التهيئة الترابية والعمرانية،
- مزيد التحكم في آجال إنجاز الدراسات من خلال إصدار نصوص تشريعية وضبط كراسات شروط إدارية وفنية تعكس البعد الاستراتيجي الهام لدراسات التهيئة الترابية وما يقتضيه من حيث جودة الخبرات العلمية العالية وتنوعها وموارد مالية مناسبة.

الهدف الاستراتيجي1.2.3: تدعيم تخطيط عمراني استراتيجي ومستدام والتحكم في التوسعات العمرانية

يعكس هذا الهدف التوجه الاستراتيجي للسياسة العمومية في مجال التخطيط العمراني التي تهدف إلى تنظيم استعمال المجال الترابي وإعادة هيكلة الأنسجة العمرانية وتأهيلها وذلك لتحقيق تنمية عمرانية عادلة ومستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية.

وتمّ اعتماد مؤشر نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية لاعتمادها كعنصر من العناصر الفاعلة في تنظيم استعمال المجال الترابي على مستوى المدن والبلديات والتجمعات السكنية والريفية وذلك بهدف تحقيق تنمية عمرانية عادلة ومستدامة.

كما يعتبر مؤشر نسبة استهلاك الأراضي الفلاحية من المؤشرات الهامة والتي من شأنها تقييم نجاعة الآليات المعتمدة للمحافظة على الأراضي الفلاحية.

وباعتبار أن من أهداف سياسة الدولة في مجال التهيئة العمرانية هو إحكام نمو المدينة بالحدّ من توسعها على حساب الأراضي الفلاحية من خلال إنشاء أنسجة عمرانية متوازنة وتحافظ على التوازن البيئي .

ومن خلال استقراء النتائج المسجلة سنة2021 في مستوى المؤشرين الاثنين (نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية و أمثلة التهيئة العمرانية / نسبة استهلاك الأراضي الفلاحية) ، فانه

تم تحقيق تقدم طفيف في الوصول الى القيمة المستهدفة للمؤشرين ويعود ذلك الى خصوصية البلديات التي تمت المصادقة على امثلة تهيئتها العمرانية .

المؤشر 1.2.1.3:نسبة المطابقة بين استراتيجيات التنمية العمرانية وأمثلة التهيئة العمرانية:							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	*	%50.2	%32	%19	%59	%37	2023

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2021

تمّ خلال سنة 2021 تسجيل نسبة إنجاز تعتبر ضعيفة مقارنة بالتقديرات والتي بلغت 59% ويعود ذلك لخصوصية البلديات والتجمعات السكنية التي تمت المصادقة على امثلة تهيئتها العمرانية سنة 2021. وقد تمت المصادقة خلال سنة 2021 على ما يناهز 30 مثال تهيئة عمرانية.

ورغم المجهودات المبذولة في هذا المجال برزت **عدة اشكاليات** على مستوى التخطيط بمختلف جهات البلاد والتنسيق بين المتدخلين في السياسات القطاعية وكذلك على مستوى الآليات المعتمدة لإحكام استعمال المجال الترابي والتخطيط العمراني من طرف مختلف المتدخلين وتتمثل أهم الإشكاليات التي حالت دون بلوغ التقديرات في:

- طول إجراءات إعداد ومراجعة أمثلة التهيئة العمرانية والمصادقة عليها،
- غياب إجراءات خاصة ومستعجلة ومبسطة لإعداد أمثلة التهيئة العمرانية للتجمعات السكنية،
- عدم إعطاء الأولوية والأهمية اللازمة للتحضير لانطلاق دراسات أمثلة التهيئة العمرانية ومتابعتها من طرف الجماعات المحلية بالرغم من المتابعة المتواصلة من طرف المصالح المركزية،
- عدم احترام الآجال التعاقدية،

- طول آجال الاستشارة الإدارية لكثرة المتدخلين وتغلب النظرة القطاعية لدى بعضها وعدم احترامها للآجال القانونية،
- غياب نصوص ترتيبية تضبط الآجال صلب مجلة التهيئة الترابية والتعمير على غرار إجراءات المصادقة على قرار التحديد ومعاينة مناطق التوسع العمراني وإجراءات المصادقة في مستوى رئاسة الحكومة.
- ضعف قدرة المصالح الجهوية والمحلية على متابعة تنفيذ مقتضيات أمثلة التهيئة العمرانية واتخاذ الإجراءات القانونية لاحترام التراخيص العمرانية والحد من البناء الفوضوي.

وتتمثل أهم التدابير المقترحة لتفادي الإشكاليات فيما يلي:

- ضبط الآجال المتعلقة بدراسات أمثلة التهيئة العمرانية والحرص على التقيد بها
- تدعيم تكوين وتطوير الكفاءات الفنية محليا وعلى مستوى الإدارات الجهوية للتجهيز لإحكام القيام بمهام برمجة ومتابعة دراسات أمثلة التهيئة العمرانية والسهر على تطبيقها وعند الاقتضاء دعوة كل بلدية ترغب في مراجعة مثال تهيئتها العمرانية لوضع فريق عمل قار لمتابعة الدراسة ولمساعدة مكتب الدراسات في النفاذ للمعطيات العمرانية.

المؤشر 2.2.1.3: نسبة استهلاك الأراضي الفلاحية:							
وحدة المؤشر	**انجازات 2019**	**إنجازات 2020**	**تقديرات 2021 (1)**	**إنجازات 2021 (2)**	**إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)**	**القيمة المستهدفة**	**السنة**
نسبة	**--**	**%0**	**%9.5**	**%19**	**%200**	**%8.5**	**2023**

بلغت نسبة إنجازات المؤشر لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات 200 %وتعتبر هذه النسبة المرتفعة سلبية باعتبار انه يتم العمل على خفض هذه النسبة من سنة لأخرى ، وهو ما يتعارض مع التوجه الاستراتيجي الذي يهدف إلى المحافظة على الأراضي الفلاحية والحد من التمدد العمراني على حساب الأراضي الفلاحية وتفسّر هذه النسبة أساسا بتسوية وضعية تجمعات سكنية قائمة بصفة عشوائية خارج أمثلة التهيئة العمرانية .

ويعود ذلك لتزايد الطلب على إحداث مناطق سكنية ولأهمية مناطق التوسع العمراني ضمن أمثلة التهيئة العمرانية المصادق عليها سنة 2021 (تبعا للمعاينات الميدانية التي تقوم بها اللجنة الوطنية لحصر التجمعات السكنية والتوسعات العمرانية).

وتفسّر هذه النسبة أساسا بتسوية وضعية تجمعات سكنية قائمة بصفة عشوائية خارج أمثلة التهيئة العمرانية مما يمكن من إعادة هيكلة النسيج العمراني العشوائي القائم على الأراضي الفلاحية وتسوية وضعية بناءات قائمة وتغطيتها بوثائق عمرانية تيسر اندماجها وربطها بمختلف الشبكات الحضرية (مثل شبكة المياه الصالحة للشرب وشبكة الكهرباء، وقنوات التطهير...)،

ومن ناحية أخرى تساهم مناطق التوسع العمراني على حساب أراضي شاغرة في التحكم في التمدد العمراني وتوفير رصيد عقاري قابل للهيكلة والتنظيم مما يمكن من انجاز بنية تحتية ونسيج عمراني محكم ومتناسق لإنجاز مشاريع سكنية وصناعية وحرفية وسياحية بالإضافة إلى التجهيزات الجماعية والمناطق الخضراء.

وتتمثل أهم الإشكاليات التي حالت دون بلوغ التقديرات فيما يلي:

- وجود بناءات ونسيج عمراني عشوائي قائم على الأراضي الفلاحية،
- غياب إجراءات خاصة ومستعجلة ومبسطة لتسوية وضعية بناءات قائمة والتجمعات السكنية على الأراضي الفلاحية، خاصة على مستوى المصالح الجهوية والمحلية،
- غياب نصوص ترتيبية تضبط الآجال المتعلقة بإجراءات المصادقة على قرار التحديد ومعاينة مناطق التوسع العمراني.

وتتمثل أهم التدابير المقترحة لتفادي الإشكاليات فيما يلي:

- مزيد تفعيل آليات التصدي للتمدد العمراني على حساب الأراضي الفلاحية من قبل الهياكل المعنية،
- الحرص على القيام بالمتابعة الدورية واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لاحترام التراخيص العمرانية والحد من البناء الفوضوي والاحياء العشوائية.

الهدف الاستراتيجي 3.1.3: النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية

يعكس الهدف الاستراتيجي النهوض بالسكن الاجتماعي والميسّر وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية التوجه الاستراتيجي للسياسة العمومية في مجال السكن وقد سجّل نسبة إنجاز تعتبر هامة وذلك باعتبار مؤشري قيس الأداء الخاصة به والمتمثلة في مؤشر عدد المساكن الاجتماعية والميسّرة المنجزة والمقاسم المهيّأة ومؤشر النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية والتي سجّلت النتائج التالية:

المؤشر1.3.1.3: عدد المساكن الاجتماعية والميسرة المنجزة والمقاسم المهيأة							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	تقديرات المؤشر 2023	السنة
عدد	3943	4879	5577	4327	%77	2700	2023

بلغت نسبة إنجاز المؤشر مقارنة بالتقديرات خلال سنة 2021 77 % وتعتبر هذه النسبة هامة نظرا لما يلي :

- سجل عدد المساكن الممولة في إطار برنامج المسكن الأول ارتفاعا ملحوظا بين سنتي 2020 و2021 حيث قدرت نسبة الزيادة بحوالي 43 % (498 مسكنا سنة 2021 مقابل 349 مسكن سنة 2020) ومن المتوقع أن يتواصل هذا النسق خلال سنة 2022 خاصة مع ارتفاع أثمان المساكن وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن.
- بلغ عدد المساكن الاجتماعية لسنة 2021 والممولة عن طريق الفوبرلوس 607.
- قدرت نسبة إنجاز المساكن الاجتماعية إلى موفى سنة 2021 بـ83 %مقارنة بالتقديرات حيث بلغ عدد المساكن الاجتماعية والمقاسم المنجزة في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي إلى موفى سنة 2021 بـ3222 مسكنا اجتماعيا موزعة كالآتي:

* 1027 مسكن إلى موفى سنة 2021 فيما يتعلق بإزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها.

* 2195 مسكن ومقسم اجتماعي منجز من طرف باعثين عقاريين عموميين وخواص.

- إن اغلب المشاريع المنجزة من طرف الباعثين العقاريين الخواص سيتم استلامها خلال سنة 2022.

وتتمثل أهمّ الإشكاليات والصعوبات التي حالت دون بلوغ التقديرات بالنسبة إلىالبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعيفيما يلي:

- بطء وتعطل في إنجاز الأشغال نظرا لنتائج تفشي جائحة كورونا المستجد.
- وجود عدة إشكاليات مع بعض المستلزمين العموميين تتمثّل في طلب إنجاز أشغال إضافية على حساب البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.
- تأخير في استلام أشغال بناء المساكن وهو ناتج عن تعطل إنجاز أشغال الربط بمختلف الشبكات حيث أن إنجاز أشغال البناء وأشغال الربط يتم بنسق متباين.

وبخصوص **التدابير والإجراءات** التي سيتم اتخاذها بهدف تجاوز تلك الإشكاليات المعترضة مستقبلا فتتمثل فيما يلي:

- حث المستلزمين العموميين لإعطاء الأولوية للبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي نظرا لصبغته الاجتماعية وتجاوز الإشكاليات وذلك لتفادي التأخير في آجال استلام المساكن الاجتماعية.

المؤشر2.3.1.3: النسبة التراكمية لتهذيب الأحياء السكنية ضمن البرامج الوطنية

وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	%82	43%	%60	45%	%75	%77	2023

تمّ خلال سنة 2021 تسجيل نسبة إنجاز تعتبر ضعيفة مقارنة بالتقديرات والتي بلغت 75 % ويعود هذا إلى:

- شهدت سنة 2021 مواصلة إنجاز الدراسات الفنية للجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية (159 حيا) و من المبرمج أن تنطلق أشغال التهذيب سنة 2022.

- تقلصت نسبة الإنجاز لسنة 2021 من 60 % (المبرمجة) إلى 45 %وذلك بسبب عدم انطلاق أشغال التهذيب المبرمجة بالقسط الأول من الجيل الثاني من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية.

- بلغت نسبة إنجاز الجيل الأول من برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية حوالي 90 % حيث شارف البرنامج على النهاية المبرمجة خلال سنة 2022.

وتتمثل الإشكاليات والصعوبات التي حالت دون بلوغ التقديرات فيما يلي:

- تأخير في انجاز الدراسة المتعلقة بالنجاعة الطاقية المطالب بإدراجها من قبل المؤسسات الممولة للبرنامج صلب مختلف مكوناته حيث تم إعادة الإعلان عن طلب العروض العديد من المرات وهو ما انعكس سلبا على استكمال باقي الدراسات الفنية والانطلاق في إنجاز أشغال تهذيب الأحياء السكنية في جيله الثاني.

- غياب إطار قانوني يضبط كيفية تنفيذ مكونة تحسين السكن ضمن برنامج تهذيب الأحياء السكنية والذي من شانه التسريع في إنجاز البرنامج .

وتتمثل التدابير والإجراءات التي سيتم اتخاذها بهدف تجاوز تلك الإشكاليات المعترضة مستقبلا فتتمثل فيما يلي:

- التسريع في إصدار الإطار التشريعي الذي يضبط كيفية تنفيذ مكونة تحسين السكن ضمن برنامج تهذيب الأحياء السكنية .

وتتمثل **أهمّ الإشكاليات والصعوبات المعترضة الخاصة بهدف النهوض بالسكن الاجتماعي والميسر وتهذيب وإدماج الاحياء السكنية والتي حالت دون بلوغ الأداء المتعهد به** فيما يلي:

- ندرة الأراضي الصالحة للبناء وتراجع إنتاج المؤسسات المعنية بتهيئة الأراضي وإنجاز المساكن مما انجر عنه انتشار البناء الفوضوي وتكاثر الأحياء العشوائية،

- عدم ملاءمة المنظومة التشريعية والمؤسساتية والمالية مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والقدرة على الاستجابة لاحتياجات مختلف الفئات الاجتماعية،

- تأخير في تحديد قائمات المنتفعين بالمساكن والمقاسم الاجتماعية من قبل اللجان الجهوية المحدثة على مستوى كل ولاية مما انجر عنه من مصاريف إضافية لحراسة المساكن الجاهزة للحفاظ عليها من الاستيلاء والسرقة، وصيانتها قصد تسليمها لمستحقيها في أفضل حال.
- الارتفاع المتواصل في أثمان المساكن والمقاسم المعروضة للبيع، وعدم التوازن بين العرض والطلب نظرا لانخفاض المقدرة الشرائية للمواطن.
- ارتفاع نسبة الفائدة الموظفة على القروض البنكية بالنظر لارتفاع نسبية السوق النقدية،

وبخصوص **التدابير والإجراءات** التي سيتم اتخاذها بهدف تجاوز تلك الإشكاليات المعترضة لتحقيق الهدف فتتمثل فيما يلي:

- مراجعة النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بتوفير السكن الاجتماعي وتحسين ظروف العيش.
- إصدار نصوص قانونية تتعلق بالبنايات المتداعية للسقوط في إطار التدخل للعناية بالرصيد السكني القائم.
- إصدار الأمر المنقح للأمر الحكومي عدد1126 لسنة 2016 المؤرخ في 18 أوت 2016 والمتعلّق بضبط صيغ وشروط تدخلات صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء والذي يتضمن العديد من الإصلاحات في اتجاه توسيع دائرة المستفيدين وتسهيل الحصول على قروض من الصندوق.
- توفير مساكن اجتماعية ومقاسم صالحة للبناء للحد من ظاهرة البناء الفوضوي.
- وضع برامج وآليات للضغط على الكلفة والحدّ من انتشار التوسع العمراني العشوائي.

الهدف الاستراتيجي 1.2.3: تحقيق النجاعة في إنجاز المشاريع المفوضة

المؤشر 1.1.2.3: نسبة الدراسات المنجزة							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	82%	72%	54%	15%	%28	-	2023

تتمثل النجاعة في إنجاز المشاريع المفوضة في القيام بالدراسات وبمتابعة ومراقبة أشغال إزالة المساكن البدائية وبإعداد وتهيئة التقسيمات لمشاريع بناء مساكن اجتماعية في إطار البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي في الآجال وبالكيفية المطلوبة.

وقد تمّ اعتماد مؤشّر نسبة الدراسات المنجزة للتحقّق من عدد الدراسات المنجزة من طرف الإدارات الجهوية للتجهيز والإسكان والتهيئة الترابية مقارنة بالدراسات التي تتمّ برمجتها سنويا ومدى انعكاس ذلك على استهلاك الاعتمادات المفوضة تعهدا ودفعا.

تم تسجيل نسبة إنجاز بلغت 28% مقارنة بالتقديرات البالغة لسنة 2021 ويعود ذلك إلى:

- أن مجموع الدراسات المبرمجة من طرف الإدارات الجهوية خلال سنة 2021 والمتعلقة بالدراسة والمتابعة والمراقبة الفنية لأشغال إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها185 دراسة تمّ إنجاز 12دراسة أي بنسبة قدرها 6 %
- كما بلغ عدد الدراسات العمرانية (أشغال طبوغرافية + أشغال التقسيم) لمشاريع بناء مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية المبرمجة سنة 2021، بلغت 25 دراسة أنجز منها 6 دراسات أي بنسبة قدرها 24 %.

وتعتبر نسبة إنجاز الدراسات ضعيفة مقارنة بالتقديرات وتتمثل الأسباب والصعوبات المعترضة والتي حالت دون إنجاز المطلوب فيما يلي:

- أن الآجال التعاقدية للدراسات تتجاوز في أغلب الأحيان السنة وهي مرتبطة بتقدم إنجاز أشغال إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة او ترميمها أو توسعتها.
- أنه تم الاستغناء عن بعض الدراسات عند تغيير آلية تنفيذ الأشغال بالاعتماد على البناء الذاتي عوضا عن إنجاز الاشغال عن طريق المقاولات.
- أنه تم إبرام ملاحق للدراسات المعلنة عليها سابقا دون الإعلان عن دراسات جديدة وذلك للتقليص في الآجال والتخفيض في كلفة إنجاز الدراسات بالمحافظة على نفس الأسعار.

ونظرا لهذه الأسباب، وباعتبار أن عدد الدراسات يختلف من جهة إلى أخرى باختلاف عدد المساكن التي سيتم التدخل بها حيث يمكن الإعلان عن دراسة لإنجاز 05 مساكن فقط كما يمكن

لدراسة واحدة أن تشمل 30 مسكنا للتدخل بها ، تمّ الاستغناء عن هذا المؤشر عند إعداد المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2022.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد1
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2021 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2021	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق.م التكميلي (1)		المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	17500	16846	-654	96%
	اعتمادات الدفع	17500	16846	-654	96%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	1400	1348	-52	96%
	اعتمادات الدفع	1400	1313	-87	94%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	370	5356	4986	1448%
	اعتمادات الدفع	370	5356	4986	1448%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	129780	93370	-36410	72%
	اعتمادات الدفع	173260	166639	-6621	96%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0%
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0%
المجموع	اعتمادات التعهد	149050	116920	-32130	78%
	اعتمادات الدفع	192530	190154	-2376	99%

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

جدول عدد2
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب الأنشطة (إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــــان الأنشطة	تقديرات 2021 ق. م التكميلي (1)	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
النشاط1 - مراجعة الأمثلة التوجيهية للتهيئة والرصدالترابي	700	188	-512	27%
النشاط2 - إعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة الترابية والتنمية العمرانية	1390	393	-997	28%
النشاط 3- الأشغال الجيوديزية	2000	1848	-152	92%
النشاط 4 - دعم اللّامركزية عبر مساندة الجماعات المحلية لإعداد ومراجعة المخططات	110	98	-12	89%
النشاط 5- برنامج التدخل العمراني لوكالة التعمير لتونس الكبرى	3279	3019	-260	92%
النشاط 6- توفير مساكن ومقاسم مهيّأة لفائدة الأجراء	38000	63000	25000	166%
النشاط 7 - تهذيب وإدماج أحياء سكنية	26400	73038	46638	277%
النشاط 8 - التهذيب والتجديد العمراني	11000	11000	0	100%
النشاط 9 - تحسين السكن	10000	9544	-456	95%
النشاط -A برنامج الاستثمار الخاص بالجماعات المحلية	0	0	0	0
النشاط B - أشغال طوبوغرافية وأشغال تقسيمات للمشاريع المندرجة ضمن البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي	0	0	0	0
النشاط C - إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها	18000	5960	-12040	33%
النشاط D - إنجاز مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية	65000	6170	-58830	9%
النشاط Z- نشاط المساندة	15909	15201	-370	98%
مجموع البرامج الفرعية المركزية والأنشطة	191788	189459	-1991	99%
**النشاط E: متابعة المشاريع المفوضة للبرامج الفرعية الجهوية	0	0	0	0
نشاط المساندة للبرامج الفرعية الجهوية	742	695	-47	94%
المجموع	192530	190154	-2038	%99

(*) يتم اعتماد الأنشطة المدرجة حاليا بمنظومة "أمد"

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

* أن النشاط B - أشغال طوبوغرافية وأشغال تقسيمات للمشاريع المندرجة ضمن البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي و النشاط E: متابعة المشاريع المفوضة للبرامج الفرعية الجهوية تم ترسيم الاعتمادات المتعلقة بهما صلب النشاط C - إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة أو ترميمها أو توسعتها.

بلغت تقديرات البرنامج عدد 3 والمرسّمة بقانون المالية التكميلي، تعهدا 149050 ألف دينار ودفعا 192530 ألف دينار.

- بلغت الاعتمادات المنجزة لبرنامج التهيئة الترابية والتعمير والإسكان 116920ألف دينار تعهدا ما يمثل 78 % من مجموع الاعتمادات المرسمة لسنة 2021 و190154 ألف دينار دفعا أي 99 % من الاعتمادات وذلك كما يلي:

✓ بالنسبة **لنفقات التأجير** تمّ إنجاز96 % من الاعتمادات المرسمة.

✓ 94% بالنسبة **لنفقات التسيير**

✓ تمّ إنجاز1448 % من الاعتمادات **الخاصة بنفقات التدخلات** ويعود ذلك للاعتمادات المفتوحة من باب النفقات الطارئة بقيمة 5000 ألف دينار لفائدة برنامج المسكن الأولحيث تمّ إسناد قروض التمويل الذاتي لفائدة 175 منتفع من ذوي الدخل المتوسط وذلك بشروط ميسّرة .

✓ بلغت إنجازات **نفقات الاستثمار** 166639 ألف دينار أي بنسبة 96 % من مجموع التقديرات لسنة 2021.

- بالنسبة **لنشاط مراجعة الأمثلة التوجيهية للتهيئة والرصد الترابي** فقد بلغت إنجازات اعتمادات التعهد المرسّمة لسنة 2021، 875 ألف دينار مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 300 ألف دينار أي بنسبة إنجاز 291 % أما بخصوص اعتمادات الدفع فقد بلغت الإنجازات 188 ألف دينار مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 700 ألف دينار أي بنسبة إنجاز 27% تعدّ ضعيفة ويفسّر ذلك بالعديد من العوامل من بينها الإجراءات الاستثنائية التي تم اتخاذها للتصدي للجائحة العالمية كوفيد 19 وما ترتب عنها من تعطل وتأجيل لمختلف الأنشطة المبرمجة.

بالإضافة إلى تعطل انطلاق دراسة المثال التوجيهي لتهيئة التراب الوطني بسبب عدم توفر اعتمادات التعهد الضرورية (3,5 مليون دينار) والتي تم تحويلها من نشاط إنجاز مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية في أواخر سنة 2021.

كما تعطل انطلاق الدراسة حول التهيئة الترابية والمناطق المهددة بالتغيرات المناخية (600 أ د على ميزانية الدولة) لارتباطها بإجراءات المصادقة على مخطط التمويل الخارجي الذي صادق في موفى سنة 2021 على رصد تمويل في شكل هبة بقيمة 330 ألف دولار أمريكي في نطاق مشروع "المخطّط الوطني للتأقلم وذلك بالتنسيق التام مع مكتب الأمم المتحدة للإنماء بتونس.

- بلغت إنجازات الاعتمادات المخصصة **لنشاط إعداد الاستراتيجيات المستدامة للتهيئة الترابية والتنمية العمرانية** 393 ألف دينار مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 1390 ألف دينار أي

بنسبة إنجاز28 % تعدّ ضعيفة ويعود ذلك لعدم استهلاك الاعتمادات التي كانت مرصودة لإنجاز دراستي "دراسة استراتيجية تونس الكبرى في افق 2050" وكذلك "دراسة استراتيجية صفاقس الكبرى 2050".

بلغت إنجازات الاعتمادات المخصصة **لنشاط "توفير مساكن ومقاسم مهيأة لفائدة الأجراء"** 63000 ألف دينار مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 38000 ألف دينار أي بنسبة إنجاز 166 % تعد هامة وهو ما يفسر بالزيادة من باب النفقات الطارئة بقيمة 5000 ألف دينار وتوفير موارد بقيمة 20000 ألف دينار لفائدة صندوق الفوبرولوس وذلك لتوفير مساكن لسد الحاجيات المتزايدة في إطار المسكن الأول وصندوق الفوبرولوس حيث أن هذه الزيادة قد ساهمت في تطور قيمة مؤشر عدد المساكن والمقاسم الاجتماعية والميسرة المنجزة بنسبة77 %.

كما بلغت إنجازات الاعتمادات المخصصة **لنشاط "إنجاز مساكن اجتماعية وتهيئة مقاسم اجتماعية"** 6170 ألف دينار مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 65000 ألف دينار أي بنسبة إنجاز 9 % تعدّ ضعيفة وهو ما يفسر بالأسباب التالية:

- بالنسبة لمشاريع السكن الاجتماعي بصدد الإنجاز فقد شهدت عديد الإشكاليات مع المستلزمين العموميين وبطء في الإنجاز مما عطل عملية الخلاص.

- لم يتمّ الإعلان عن طلبات العروض لإنجاز مساكن اجتماعية (بقايا القرض السعودي الأول والقرض الثاني) نظرا لعدم موافقة المموّل (الصندوق السعودي للتنمية) إلى حين تسليم المساكن الجاهزة.

رغم ضعف نسبة إنجاز اعتمادات الدفع التي لم يكن لها تأثير مباشر على تطور قيمة مؤشر عدد المساكن والمقاسم الاجتماعية والميسرة المنجزة حيث كانت نسبة إنجاز المؤشر مقارنة بالتقديرات في حدود82 % ويعود ذلك إلى أن اعتمادات الدفع المبرمجة والمتعلقة بالمساكن المنجزة عن طريق الباعثين العقاريين الخواص تخص في جانب منها مبالغ الحجز بعنوان الضمان للمشاريع التي تم استلامها والتي لم يتم خلاصها لارتباطها بعدم استكمال إنجاز أشغال الربط بمختلف الشبكات.

كما بلغت إنجازات الاعتمادات المخصصة لنشاط "تهذيب وإدماج أحياء سكنية " 73038 ألف دينار مقارنة بالتقديرات التي كانت في حدود 26400 ألف دينار أي بنسبة إنجاز 277 % تعد

هامة وهو ما يفسر بالتحويلات التي تمت في إطار البرنامج من الاعتمادات المخصصة للبرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي في حدود 42000 ألف دينار وذلك بغاية تسوية النفقات المحمولة على القروض الخارجية الموظفة والخاصة لبرنامجي الجيل الأول والثاني لبرنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية حيث أن هذا الإجراء قد ساهم في تطور قيمة مؤشر " النسبة التراكمية لتهذيب وإدماج الأحياء السكنية لفائدة البرامج الوطنية" بنسبة 75 %.

برنامج : القيادة والمساندة

رئيس البرنامج :السيد حاتم عيشاوية

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 7 فيفري 2020

1- نتائج أداء البرنامج

إن الغاية من البرنامج 9 القيادة والمساندة هو إرساء السياسة العمومية المتمثلة أساسا في دعم برامج المهمة و مساعدتها على تحقيق أهدافها مؤشراتها الإستراتيجية و ذلك بالتنسيق مع رؤساء

البرامج لترشيد التصرف في الموارد المالية و البشرية الموضوعة على ذمة مهمة التجهيز و ضمان ديمومة الميزانية

قصد دعم مردودية قطاع التجهيز.

و لذلك تم تحديد محورين استراتيجيين لبرنامج القيادة والمساندة كما يلي:

*دعم حوكمة مهمة التجهيز وتوفير الدعم البشري والمادي الضروري لجميع البرامج للقيام بدورها في أفضل الظروف و تحسين نتائج أدائها وضمان التنسيق وتفعيل حوار التصرف بين مختلف الأطراف .

*التوظيف الأمثل للكفاءات والحرص على تقليص الفوارق المسجلة بين النساء والرجال في توزيع الامتيازات وتفعيل مبدأ المساواة بين الجنسين و ضمان ديمومة الميزانية

و ينضوي تحت هاذين المحاورين الاستراتيجيين هدفان استراتيجيان "الإشراف على مختلف البرامج و تطوير العلاقة بين الإدارة ومختلف المتدخلين معها" و"نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية والإمكانات المادية وتطوير الإجراءات الإدارية" الذي له انعكاس أيضا على مستوى جهوي .

و تعتبر نتيجة أداء البرنامج 9 القيادة والمساندة من خلال قيس نسبة تحقيق الهدفين جمليا مرضية مع تظافر الجهود لتحسين مستوى الأداء أكثر بعد التحسن التدريجي للوضع الوبائي.

الهدف الاستراتيجي 9-1-1: الإشراف على مختلف البرامج وتطوير العلاقة بين الإدارة والمتدخلين معها

إن هذا الهدف في علاقة مباشرة بالمحور الإستراتيجي الرامي إلى دعم حوكمة المهمة والإشراف على مختلف البرامج والتنسيق بينها وتفعيل حوار التصرف كما يهتم كذلك بتحسين علاقة الإدارة مع المتدخلين في القطاع وذلك عن طريق المؤشرات الإستراتيجية التالية لقيس الآداء:

المؤشر 1.1.1.9 نسبة الإطارات النسائية المنتفعة بتطوير القدرات من خلال المشاركة في المهمات والتربصات بالخارج

*المؤشر 2.1.1.9 نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج

*المؤشر3.1.1.9 نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر

خلال سنة 2021 تم تحقيق هذا الهدف بصفة نسبية ويرجع ذلك أساسا لتراجع بعض مؤشراته خاصة المتعلقة بنسبة صرف إعتمادات التنمية حيث تعذر خلاص المقاولين نظرا لتجميد الإعتمادات من قبل وزارة المالية خلال شهر سبتمبر و لبعض المشاكل العقارية التي يتم السعي لحلها و لتراجع نسبي في ما يخص مؤشر نسبة الإطارات النسائية المنتفعة بتطوير القدرات و هو ما سيتم تجاوزه بعد تحسن الوضع الوبائي .

المؤشر 1.1.1.9:نسبة الإطارات النسائية المنتفعة بتطوير القدرات من خلال المشاركة فيالمهمات والتربصات بالخارج

وحدة المؤشر	انجازات 2019	انجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	انجازات 2021 (2)	انجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (2) / (1)	القيمة المستهدفة*	السنة
%	--	119	100	62	62	100	2023

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنةبالمشروع السنوي للأداء لسنة 2021

بلغ العدد الجملي للتربصات والمأموريات خلال سنة 2021 تراجعا ملحوضا مقارنة بالسنوات الماضية حيث بلغ مجموعهما 26 تربصا ومأمورية في حين سجل ارتفاعا مقارنة بالسنة الفارطة(ارتفاع بنسبة 62%). وهذا يعود إلى الاستقرار النسبي للوضع الوبائي الذي اجتاح العالم خلال سنة 2020.

في المقابل تم تسجيل تراجع لنسبة مشاركة المرأة (23 بالمائة) مقارنة بالسنوات الفارطة كما تم تسجيل مؤشر سلبي جدا بلغ 62 إلى أنه لا يمكن أن يعكس بصفة ثابتة المنحى السلبي للمؤشر باعتبار ضعف عدد التربصات والمأموريات في السنة المعنية.

من المنتظر أن نشهد ارتفاع تدريجي خلال السنوات القادمة لعدد عدد المأموريات والتربصات وذلك باعتبار التحسن النسبي للوضع الوبائي في العالم وتأثيراتها على التنقل بين البلدان.

المؤشر 2.1.1.9 : نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج

وحدة المؤشر	انجازات 2019	انجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	انجازات 2021 (2)	انجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (2) / (1)	القيمة المستهدفة *	السنة
%	97	94,8	92	93	101	94	2023

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2021

في سنة 2021، بلغت نسبة تحقيق أهداف مختلف البرامج 93 % في حين كانت مقدرة بحوالي 92 % مما يجعل مهمة التجهيز والإسكان تحقق أهدافهابنسبة101 % وذلك بالرغم من الظروف التي مرت بها البلاد على غرار أزمة الكوفيد والأزمة الاقتصادية. غير أن بلوغ القيمة المنشودة لسنة 2021 يبقى غير ناجع، حيث أن هناك مؤشرات مهمة لم تسجل أرقاما مرضية مثل مؤشر "نسبة مخصصات نفقات استثمار البرنامج 1 لفائدة النساء الريفيات" التي لم تبلغ سوى 45 % و ذلك نظرا لعدم انطلاق القسط الأول بطول 466 كلم من تهيئة المسالك الريفية الممول من قبل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية إلا في 6 سبتمبر 2021 ومؤشر " العدد التراكمي للدراسات المعلنة والمتضمنة لمبدأ تكافئ الفرص والمساواة " الذي سجل حوالي 35 % حيث كان من المنتظر انجاز دراسة 20 مشروع يتضمن النوع الاجتماعي إلا أنه لم يتم انجاز سوى دراسة 7مشاريع. ويعود ذلك أساسا إلى أن مفهوم مبدأ تكافئ الفرص والمساواة بالنسبة لمشاريع البنايات المدنية مفهوم حديث ويتم العمل على فهمه وتطبيقه تدريجيا من قبل المهندسين المعماريين عند تصميم مشاريع البنايات المدنية كما أنّ مؤشر" نسبة الدراسات المنجزة" لم يحقق سوى 28 % بسبب عديد الصعوبات التي حالت دون انجاز المطلوب (ص 40) ومؤشر " نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفي شهر سبتمبر" بلغت 49% وذلك نظرا لعدم توفر إعتمادات الدفع اللازمة لتأدية الأوامر بالصرف خلال شهر سبتمبر وسيقع في المستقبل الحرص على عقد جلسات مع مصالح وزارة المالية لرصد الاعتمادات الكافية وكذلك وجود مشاكل عقارية سيقع تجاوزها عن طريق استباق التصفية العقارية.

المؤشر3.1.1.9 : نسبة صرف اعتمادات التنمية إلى موفى شهر سبتمبر

وحدة المؤشر	انجازات 2019	انجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	انجازات 2021 (2)	انجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (2) / (1)	القيمة المستهدفة*	السنة
%	83	64	72	35	48	75	2023

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنةبالمشروع السنوي للأداء لسنة 2021

لقد بلغت نسبة الإنجاز لسنة 2021 فيما يخص مؤشر صرف إعتمادات التنمية إلى موفى سبتمبر 2021 نسبة 35% ومقارنة بالتقديرات البالغة 72% لم يتم تحقيق سوى 48% منها وذلك نظرا لعدم توفر إعتمادات الدفع اللازمة لتأدية الأوامر بالصرف خلال شهر سبتمبر خاصة منها المتعلقة بالبرنامج 1 "البنية الأساسية للطرقات" وتعذر خلاص المقاولين والمزودين خاصة ان جزء كبير من الإعتمادات المرسمة بقي مجمدا حتى موفى السنة المالية و سيقع في المستقبل الحرص على عقد جلسات مع مصالح المالية لرصد الاعتمادات الكافية.

و نظرا لوجود مشاكل عقارية سيقع تجاوزها عن طريق استباق التصفية العقارية.

و جمليا رغم جملة الإشكاليات على مستوى بعض مؤشرات هذا الهدف و المرتبطة أساسا بتداعيات الوضع الاقتصادي و الوبائي و بعض المشاكل العقارية فإن الجهود متواصلة لتحسين الأداء من خلال تفعيل حوار التصرف و السعي للتنسيق بين البرامج و مختلف المتدخلين لضمان تحقيق إشراف أفضل على البرامج وتطوير العلاقة مع الإدارة و ضمان ديمومة الميزانية.

الهدف الاستراتيجي 9-2-1 : نجاعة الإدارة من خلال التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية وتعزيز تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية وتطوير الإجراءات الإدارية وحسن التصرف في الإمكانات المادية

هذا الهدف في علاقة مباشرة مع المحور الإستراتيجي الرامي إلى دعم الموارد البشرية والمادية لمختلف البرامج وضمان المساواة بين الرجال و النساء ودعم ديمومة الميزانية في مستوييه المركزي و الجهوي بالإضافة لحسن توظيف الموارد البشرية والمادية المتاحة للبرامج الفرعية بالإدارات الجهوية للقيام بدورها في أحسن الظروف .

ولقد تم نسبيا تحقيق هذا الهدف من خلال نتائج المؤشرات المفصلة كالآتي:

المؤشر 1.1.2.9 : مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية

وحدة المؤشر	انجازات 2019	انجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	انجازات 2021 (2)	انجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (2) / (1)	القيمة المستهدفة *	السنة
قاعدة 100	--	105	115	100	87	109	2023

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنةبالمشروع السنوي للأداء لسنة 2021

بلغ مؤشر تمثيلية المرأة في الخطط الوظيفية خلال سنة 2021، 100مساويا بذلك القيمة الأدنى المنشودة.

وهو مؤشر إيجابي باعتبار الارتفاع المتواصل لنسبة الإطارات النسائية بالوزارة.

سجل المؤشر تراجعا مقارنة بسنة 2020 (105 سنة 2020) وذلك نتيجة الارتفاع النسبي لعدد الإطارات النسائية.

من المتوقع أن يشهد المؤشر ارتفاعا خلال سنة 2022 ليبلغ 105 على أن يسجل استقرارا خلال الثلاث سنوات التي تليها نتيجة الاستقرار الذي قد يشهده عدد الخطط غير الشاغرة من ناحية واستقرار نسبة الإطارات النسائية.

المؤشر 2.1.2.9: عدد أيام التكوين لكل عون وحسب الجنس							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	انجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	انجازات 2021 (2)	انجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (2) / (1)	القيمة المستهدفة *	السنة
عدد	3	2	2,5	1,6	64	2,5	2023

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2021

خلال سنة 2021 سجل المؤشر انخفاض مقارنة بالسنوات السابقة و ذلك على الرغم من ارتفاع عدد الأنشطة التكوينية المنجزة غلى 136 نشاط، حيث بلغت قيمته 1,6 يوم تكوين في سنة 2021 و هو دون التوقعات و المقدرة بيومين و نصف تكوين للعون الواحد و يعزى ذلك بالأساس :

- للإجراءات الاحترازية المتبعة لمجابهة جائحة كورونا و التي قضت إلغاء و تأجيل تنظيم كافة التظاهرات في الأماكن المفتوحة أو المغلقة و ذلك خصوصا في السداسي الأول.

- تعثر إجراءات إبرام اتفاقية التكوين المستمر،
- الشروط الجديدة المتعلقة بإتفاقية رسكلة العملة سواق الشاحنات المبرمة مع مركز التكوين المهني بالمكناسي.
- أغلب دورات التكوين المنجزة قصيرة المدى لا تتجاوز اليوم تكوين و خاصة تلك التي فيها أكثر عدد من المشاركين،
-عدم التوفق لإنجاز كامل دورات التكوين المزمع تنظيمها في إطار صفقة حيث أنهتم الإعلان عن أكثر من ثلثي أقساط طلب العروض غير مثمرة.

و لتدارك هذه النتائج ستركز الإدارة المجهودات على تكثيف دورات التكوين عن بعد و إيجاد بدائل في ما يتعلق باتفاقية الرسكلة، من بينها التعامل مع مدارس خاصة لتعليم السياقة و العمل على استئناف أنشطة التكوين المستمر.

المؤشر .3.1.2.9 : تطور كتلة الأجور

وحدة المؤشر	انجازات 2019	انجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	انجازات 2021 (2)	انجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (2) / (1)	القيمة المستهدفة *	السنة
%	16,02	11,29	1,6	4,3	2,68	0	2023

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنةبالمشروع السنوي للأداء لسنة 2021

ملاحظة: تم التخلي عن هذا المؤشر ضمن المشروع السنوي للأداء لسنة 2022

لقد تم تجاوز القيمة المنشودة للمؤشر ب2.68% وذلك إثر تحقيق إنجاز قدره 4.3 % مقارنة بتقديرات حددت ب 1.6% وذلك نتيجة عدة عوامل:

*عامل التأجيلEFFET REPORT: هو تأثير الزيادات في الأجور بعنوان السنة المنقضية على ميزانية السنة الجارية . وقد سجلنا سنة 2021 فارقا بقيمة 4.7 م د اي بنسبة 4.13 % (تفعيل منحة التكاليف الخاصة جزء1) .

*عاملا لتأثير الحالي EFFET COURANT: تأثير الزيادات في الأجور خلال السنة الحالية على الميزانية بعنوان نفس السنة(تفعيل منحة التكاليف الخاصة جزء 2) و الذي بلغ6.3 %.

*عامل التعويض EFFET NORIA: الفارق المسجل بين كلفة الأجور المسندة للأعوان المؤجرين الجدد (نقلة بين الوزارات, إنتدابات, إستئناف العمل إثر نهاية إلحاق) وما كان سيتقاضاه الأعوان المغادرين (الإحالة على التقاعد, الإحالة على عدم المباشرة, إلحاق) بعنوان نفس السنة، ويكون هذا العامل عادة سلبي بنسبة 1-%.

*عامل التدرج والترقية والإدماج والتكليف بالخطط الوظيفية EFFET GLISSEMENT: يحوصل هذا العامل مدى تأثير التدرج والترقية والإدماج والتكليف بالخطط الوظيفية على مجمل حجم الأجور. حيث سجلنا سنة 2021 نسبة تطور بـ 7.2 %.

بالنسبة لمؤشر تطور كتلة الأجور فإن الهدف منه التحكم في كتلة الأجور لتبقى في نفس سقف الإعتمادات وهذا ما تم تحقيقه نسبيا بتطور قدره 4.3% خلال ميزانية سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 وسيتم العمل على المحافظة على نفس كتلة الأجور للسنوات الموالية.

و الجدير بالذكر أنه سيتم التخلي عن هذا المؤشر ابتداء من سنة 2022 استجابة مع الإطار الموحد للقدرة على الآداء.

المؤشر 1.1.3.9 معدل عدد المشاريع التي يشرف عليها كل إطار فني

وحدة المؤشر	انجازات 2019	انجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	انجازات 2021 (2)	انجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (2) / (1)	القيمة المستهدفة *	السنة
%	--	3,6	3,7	4,7	127	3,7	2023

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الاطار متوسط المدى المضمنةبالمشروع السنوي للأداء لسنة 2021

كما تم توقّعه من خلال المشروع السنوي للأداء لسنة 2021، فإن معدل عدد المشاريع التي يشرف عليها كل إطار فني بالهياكل الجهوية لمهمة التجهيز والإسكان إرتفع إلى 4% مقارنة بسنة 2020 والذي كان في حدود 3,8 % خاصة وأنّ عملية إحتسابالمؤشر

إقتصرت على عدد الإطارات الفنية بالإدارات الجهوية المكلفة فعليا بالإشراف على المشاريع.

2 –نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج

جدول عدد 1
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة2021 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيان النفقات		تقديرات 2021	انجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التكميلي (1)		المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	30600	26593	-4007	%87
	اعتمادات الدفع	30600	26443	-4157	%87
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	6960	5972	-988	%86
	اعتمادات الدفع	6960	5631	-1329	%81
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	2750	2424	0	%88
	اعتمادات الدفع	2750	2424	0	%88

نفقات الإستثمار	اعتمادات التعهد	7150	8257	-1 101	%104
	اعتمادات الدفع	5070	1690	-3380	%33
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	%0
	اعتمادات الدفع	0	0	0	%0
المجموع	اعتمادات التعهد	47460	43246	-4 214	%91
	اعتمادات الدفع	45380	36188	-9 192	%80

جدول عدد2
تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب الأنشطة(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان الأنشطة	تقديرات2021 ق. م التكميلي (1)	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نشاط عدد 1* :التنسيق الاتصال الرقابة والعلاقات الدولية	170	170	0	%100
نشاط عدد 2: التدخل العمومي	2750	2424	326	%88
نشاط Z:المساندة	37590	31801	5789	%84
نشاط عدد 3: التصرف في العقارات والتجهيزات	1780	1474	306	83%
نشاط عدد 4: الإعتمادات المحالة	3090	216	2874	%7
المجموع**	45380	36188	9192	%80

(*) يتم اعتماد الأنشطة المدرجة حاليا بمنظومة "أمد"
** دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

حجم الميزانية المرصود للبرنامج سنة 2021 يقدر على مستوى التعهد بـــــ 47,460م د وعلى مستوى الدفع ب 45,380م دحيث تم إجراء تحويلات داخلالبرنامج بين البرامج الفرعية في شكل إعتمادات تكميلية على مستوى قسم التسيير 02 و اللجوء إلى تحويل من البرنامج 9 إلى البرنامج 1 بمبلغ قدره 3,4 م د لخلاص نفقات التنوير العمومي .

و تم تحقيق إنجازات على مستوى التعهد ب 91% أما على مستوى الدفع فلم تتجاوز النسبة ال80%من الإعتمادات المرسمة ويعود ذلك لتراجع في استهلاك الإعتمادات المحالة لعدم إنجاز الصفقة الخاصة ببناء المقر الجديد للإدارة الجهوية بسيدي بوزيد حيث تم التخلي على العرض الأول من طرف المقاول للتغير الحاصل في أثمان مواد البناء وهذا ما أثر سلبا على النسبة المستهلكة في نشاط الإحالة مما كان له نتائج سلبية على نتائج أداء برنامج القيادة والمساندة.

ولكن اجمالا تمت المحافظة على ديمومة الميزانية حيث غطت التقديرات كل النفقات سواء الوجوبية منها أو الحتمية أو الجديدة .